الخبرية
ELKHABARIYA

الثمن: 5 دراهم

- العدد 04 ▪ السنة الأولى
- نونبر 2023

14.5 مليار درهم لتجديد ستة ملاعب وبناء واحد جديد

الملك يأمر لقجع بتنظيم أحسن مونديال في العالم

البروفيسور سعيد امزازي:
تدبير الانتقال من أستاذ ووزير محنك إلى رجل سلطة بتحديات جديدة 06

250 شخصية مرموقة من شباب ونساء تعمم بيانا يدين الحادث الإرهابي بمدينة السمارة وعبيبو يحمل المسؤولية للجزائر 16

المدير العام: **محمد أحمري** مدير النشر: **عبد النبي الصبار** رئيس التحرير: **محمد حارص** | **الإيداع القانوني: 03/2023** | fix 0535660289 /elkhabariya.com@gmail.com | www.elkhabariya.com | **السحب: ANTEPRIMA**

ضياع الزمن المدرسي للتلاميذ

إضرابات واحتقانات بسبب النظام الأساسي الجديد

03

تفاصيل الدعم الاجتماعي لفقراء المغرب

يتراوح مابين 500 درهما و 1000 درهما ومنحة تصل إلى 1000 درهما عن الولادة الثانية

02

رؤية جلالة الملك لتعديل مدونة الأسرة

أمير المؤمنين لايحل ما حرم الله ولا يحرم ما أحل الله

10

زيادات تنتظر المغاربة في 2024

ضمنها الماء والكهرباء والسكر و«البوطا»

04

« شراء الحبس» في قانون العقوبات البديلة الجديد

12

العقيدة الجيواستراتيجية الاطلسية المغربية كمرتكز متعدد الابعاد في خطاب الذكرى 48 لحدث المسيرة الخضراء

كرونيك الدرداري

جاء الخطاب الملكي مفعما بالانتصارات والمكاسب التي حققتها المسيرة الخضراء وما بعدها من مسيرات للنهوض الشامل على النستوى الداخلي والدولي. وكل مسيرات التنمية والتحديث والبناء متواصلة من اجل رفع رأس المواطن المغربي و تكريمه، حيث ان حسن استثمار للمؤهلات التي تزخر بها البلاد، وخاصة بالصحراء المغربية اعطت نتائج مهمة، وهو ما يبين ان النموذج التنموي للاقاليم الجنوبية انتقل معه الساكنة الى مستوى لا يمكن مقارنته مع واقع التنمية في بلدان الخصوم .

و تعد العقيد الجيواستراتيجية للمغرب ثابتة منذ استرجاع الأقاليم الجنوبية ، مما عزز الموقع الأطلسي للمملكة، وبه تم احباط أطماع الخصوم في المرور الى المحيط الاطلسي، كرهان تنموي دولي لهم.

كما مكنت تعبئة الدبلوماسية الوطنية، من تقوية موقف المغرب، وعادت عليه بتزايد الدعم الدولي لوحدته الترابية ، وبالتصدي لمناورات الخصوم، سواء المكشوفين منهم أو الخصوم الخفيين.

وإذا كانت اهمية الواجهة المتوسطية المغربية الاوربية هي واجهة تربط بين المغرب وأوروبا ، فإن الواجهة الأطلسية تعد بوابة المغرب نحو افريقيا، ونافذة تطل على الفضاء الأمريكي.

← تتمة ص 2

كرونيك الدرداري

الدكتور احمد درداري رئيس المركز الدولي لرصد الازمات واستشراف السياسات بمرتيل

العقيدة الجيواستراتيجية الاطلسية المغربية كمرتكز متعدد الابعاد في خطاب الذكرى 48 لحدث المسيرة الخضراء

تابع ص 1

و تعد المشاريع الكبرى هي المفتاح الرئيسي لإنضاج الرؤية القارية للمغرب، وجلالة الملك حريص على استكمال المشاريع الكبرى، التي تشهدها الأقاليم الجنوبية، وتوفير الخدمات والبنيات التحتية، المرتبطة بالتنمية البشرية والاقتصادية، اضافة الى تسهيل الربط، بين مختلف مكونات الساحل الأطلسي، وتوفير وسائل النقل ومحطات اللوجستيك؛ بما في ذلك التفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وطني، قوي وتنافسي.

ولمواكبة التقدم الاقتصادي والتوسع الحضري، الذي تعرفه مدن الصحراء المغربية، دعى جلالة الملك الى مواصلة العمل على إقامة اقتصاد بحري، للمساهمة في تنمية المنطقة، ويكون في خدمة ساكنتها.

ان جبل تروبيك والمعادن محدد مهم للاقتصاد المتكامل والقائم على تطوير التنقيب عن الموارد الطبيعية في عرض البحر؛ ومواصلة الاستثمار في مجالات الصيد البحري؛ وتحلية مياه البحر، لتشجيع الأنشطة الفلاحية، والنهوض بالاقتصاد الأزرق، ودعم الطاقات المتجددة.

وتعد استراتيجية السياحة الاطلسية مشروعا من بين المشاريع التي يمكن تحقيقها اذا تم استثمار المؤهلات الكبيرة للمنطقة قصد تحويلها إلى وجهة حقيقية للسياحة الشاطئية والصحراوية.

و يؤكد جلالة الملك على أن المغرب بلد مستقر وذي مصداقية، يعرف جيدا الرهانات والتحديات، التي تواجه الدول الإفريقية عموما، والأطلسية على وجه الخصوص.

فالواجهة الأطلسية الإفريقية، تحتاج إلى البنيات التحتية والاستثمارات، رغم مستوى مؤهلاتها البشرية، ووفرة مواردها الطبيعية.

لذا فان المغرب يعمل مع الأشقاء الأفارقة، ومع كل الشركاء، لإيجاد إجابات عملية وناجعة لها، في إطار التعاون الدولي.

ويعتبر المشروع الاستراتيجي لأنبوب الغاز المغرب-نيجيريا خير دليل على التعاون والشراكة بين المغرب وعمقه الافريقي، بحيث يعد مشروعا للاندماج الجهوي، والإقلاع الاقتصادي المشترك، وتشجيع دينامية التنمية على الشريط الأطلسي، إضافة إلى أنه سيشكل مصدرا مضمونا لتزويد الدول الأوروبية بالطاقة.

وبنفس المنطق والتوجه اطلق المغرب مبادرة إحداث إطار مؤسسي، يجمع الدول الإفريقية الأطلسية الثلاثة والعشرين، بغية توطيد الأمن والاستقرار والازدهار المشترك.

إن المشاكل والصعوبات، التي تواجه دول منطقة الساحل الشقيقة، لن يتم حلها بالأبعاد الأمنية والعسكرية فقط؛ بل بالتنمية ايضا التي تقوم على مقاربة التعاون والتنمية المشتركة، وعليه اقترح جلالة الملك إطلاق مبادرة على المستوى الدولي، تهدف إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، التي تبقى رهينة بتأهيل البنيات التحتية لدول الساحل، والعمل على ربطها بشبكات النقل والتواصل بمحيطها الإقليمي.

إن حمولة المغرب في مجال تأهيل البنية التحتية الاطلسية سواء الطرقية او المينائية او السكك الحديدية، رهن إشارة هذه الدول الشقيقة؛ لكون هذه المبادرة ستشكل تحولا جوهريا في اقتصادها، وفي المنطقة كلها.

و ذكر جلالة الملك بالجدية التي ركز عليها في خطابه سابقا، وعن القيم الروحية والوطنية والاجتماعية، التي تميز الأمة المغربية، بالرغم من التقلبات التي يشهدها العالم .

ومعن الجدية هو التشجيع على مواصلة العمل، لاستكمال المشاريع والإصلاحات، ورفع التحديات التي تواجه البلاد. وهو ما فهمه الجميع، ولقي تجاوبا واسعا، من مختلف الفعاليات الوطنية.

و الجدية هي منظومة متكاملة من القيم، مكنت من توطيد المكاسب التي تحققت في مختلف المجالات، لاسيما في النهوض بتنمية الأقاليم الجنوبية، وترسيخ مغربيتها، على الصعيد الدولي.

وبفضل الجدية اعترفت العديد من الدول بمغربية الصحراء، وعبرت دول أخرى كثيرة وفاعلة، بأن مبادرة الحكم الذاتي، هي الحل الوحيد، لتسوية هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

و بالاضافة الى الجدية ساهمت قيم التضامن والتعاون والانفتاح، التي تميز المغرب، في تعزيز دوره ومكانته، كفاعل رئيسي، وشريك اقتصادي وسياسي موثوق وذي مصداقية، على المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة مع الدول العربية والإفريقية الشقيقة.

تفاصيل الدعم الاجتماعي لفقراء المغرب

يتراوح مابين 500 درهما و 1000 درهما ومنحة تصل إلى 1000 درهما عن الولادة الثانية

كشف رئيس الحكومة عزيز أخنوش "تفاصيل منحة الولادة التي ستمنحها في إطار برنامج الدعم الاجتماعي المباشر" المرتقب إطلاق العمل به مع نهاية عام 2023، وقال رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، خلال جلسة عمومية مشتركة بمقر مجلس النواب، جمعت غرفتيْ البرلمان، إن حكومته "خصصت مبلغ 2000 درهم كمنحة عن الولادة الأولى، و1000 درهم عن الولادة الثانية، لفائدة الأسر المغربية المستهدَفة بالدعم الاجتماعي المباشر".

وقال أخنوش "هو دعمٌ جزافي يمنح لكل أسرة بمناسبة الولادتين الأولى والثانية"، مؤكدا، أن هذا الورش "يستهدف تمكين ملايين الأسر، غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي، من دعم شهري مباشر"؛ وذلك خلال الجلسة التي انعقدت بمقر مجلس النواب طبقاً لأحكام الفصل 68 من الدستور، وحضرها غالبية أعضاء مجلسي النواب والمستشارين.

ويقتضي تفعيل التوجيهات الملكية، أن يتم "وضع شبكة للأمان الاجتماعي (un bouclier social) في إطار برنامج متكامل للدعم الاجتماعي"، وتابع شارحا بأن "الحد الأدنى للدعم لكل أسرة كيفما كانت تركيبتها 500 درهم شهرياً"؛ كما أن قيمة الدعم الاجتماعي المباشر لكل أسرة مستهدفة "يمكن أن تصل إلى أكثر من 1000 درهم شهريا، أخذا بعين الاعتبار تركيبة كل أسرة، لاسيما عدد أطفالها".

و أكد رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، أن برنامج الدعم الاجتماعي المباشر سيمكن 60 في المائة من الأسر غير المشمولة حاليا بأنظمة الضمان الاجتماعي من دعم مالي شهري، وأبرز أخنوش في تصريح بشأن هذا البرنامج قدمه أمام مجلسي النواب والمستشارين، أن هذا الورش الوطني الذي يروم وضع أسس جيل جديد من العمل الاجتماعي، يمك ن أكبر عدد من الأسر من تحسين ظروف عيشها، مشيرا إلى أن عملية الاستهداف ستشمل فئات واسعة تفوق بكثير عدد المستفيدين من كل البرامج الاجتماعية السابقة مجتمعة.

وأضاف أنه وبالنظر لنوعية الفئات المستهدفة وحجم الاعتمادات المالية غير المسبوقة التي سترصد لتمويل هذه الإجراءات، وكذا النتائج الإيجابية المتوخاة، فإن الأمر يتعلق "بالتأسيس لسياسة اجتماعية وطنية وتضامنية أكثر إنصافا واستدامة، كما أرادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تستثمر في الحاضر من أجل مستقبل أفضل وتجدد رباط الثقة وتزيد من منسوب الأمل في الاستقرار الاجتماعي مستقبلا".

وشدد رئيس الحكومة على أن إنجاح هذا الورش الوطني يستدعي انخراط الجميع وتملك قيم التضامن والإنصاف، مضيفا أن الهدف هو "التأسيس لمرحلة جديدة في المسار التنموي للمملكة، يكون فيها المواطن الشغل الشاغل لورش الدولة الاجتماعية بمختلف مشاريعها وسياساتها، كما أرادها جلالة الملك".

وأكد أن من شأن الإجراءات التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد، أن تساهم في إحداث مجموعة من الآثار الإيجابية على الأسرة بشكل خاص وعلى المملكة بشكل عام، من خلال تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية وتقليص نسب الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية، والاستثمار في الرأسمال البشري، خاصة الأطفال في سن مبكر، ودعم الفئات الأكثر هشاشة، خاصة النساء وكبار السن، وتحسين الولوج إلى التعليم والصحة.

كما ستساهم هذه الإجراءات، يضيف رئيس الحكومة، في الحد من الفوارق المجالية وتوفير دخل منتظم للأسر التي تعيش على مداخيل الأنشطة الموسمية، مع توفير الرعاية للأطفال في وضعية إعاقة من خلال تلبية جزء من احتياجاتهم الخاصة، واستهدافهم بشكل أفضل، وقال رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، إن تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر يعد لحظة تاريخية في المسار المتواصل لتكريس دعائم الدولة الاجتماعية وبناء مغرب التقدم والكرامة، كما أراده صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأضاف أخنوش، في تصريح أمام مجلسي البرلمان، أن المملكة "أمام فرصة تاريخية، يدشن بها صاحب الجلالة ثورة اجتماعية حقيقية ستشكل جيلا جديدا من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، ونواة صلبة لمغرب الغد، من شأنها تعزيز الإحساس بالانتماء للوطن، ورفع منسوب الثقة في المؤسسات، وفي القدرة على النجاح الجماعي". وأكد أن الحكومة، التي جعلت من التوجيهات السامية لجلالة الملك في العديد المحطات، منهاجا وبوصلة لها، شرعت منذ الأول لتحملها المسؤولية في تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة، بداية من النجاح في تنزيل مرحلته الأولى المتعلقة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مع نهاية سنة 2022، والشروع في تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، ثم الانتقال لمرحلته الثانية المتعلقة بتعميم الدعم الاجتماعي المباشر. وشدد على أن الشغل الشاغل للحكومة هو التنزيل الأمثل لهذا الورش الوطني، "الذي بقي في السابق حبيس تعدد المتدخلين والبرامج الاجتماعية"، مشيرا إلى أن الحكومة عملت على الرفع من وتيرة الاشتغال بالجدية والفاعلية اللازمتين، ووفق منهجية واضحة غايتها إنجاح هذا الورش في أحسن الظروف وفق أجندة زمنية محددة.

وأشار أخنوش إلى أنه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وتطبيقا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وتكريسا لمضامين البرنامج الحكومي، عكفت الحكومة على إعداد الإطار العملي والزمني والميزانياتي لهذا البرنامج، وكذا تحديد كيفيات وشروط تنزيله، مع استكمال منظومة استهداف المستفيدين منه وتأمين الاعتمادات المالية لاستدامته، وذلك وفق مقاربة تشاركية وتنسيق محكم بين جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية. وخلص إلى أن هذا الورش الملكي الكبير، يوازي من جهة بين التضامن الاجتماعي باعتباره قيمة نبيلة متوارثة تعكس الهوية المغربية، وبين ترسيخ المبادرات الملكية الهادفة لمواصلة المسار التنموي للمملكة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، من جهة أخرى.

◂ ضيـاع الزمـن المـدرسي للتـلاميذ

إضرابات واحتقانات بسبب النظام الأساسي الجديد

تشهد الساحة التعليمية حركات احتجاجات لإسقاط النظام الأساسي لموظفي قطاع التعليم، الذي تم إقراره أخيرا، بخوض آلاف الأساتذة اضرابات متتالية مصحوبة باعتصام في المؤسسات التعليمية حيث شلّت الحركة الاحتجاجية التي تقودها تنسيقيات تعليمية غالبية المؤسسات التعليمية بسبب الرفض المتنامي للنظام الأساسي، في مقابل الإصرار المستمر للحكومة والوزارة الوصية على تطبيقه

ومن جهة اخرى وفي بلاغ مشترك بين النقابات التعليمية الأربع الأكثر تمثيلية أكدت هذه الهيئات أنها تتابع مستجدات الساحة التعليمية وخاصة ما يتعلق باختيار وزارة التربية الوطنية الخروج عن المنهجية التشاركية والانفراد بإحالة مرسوم النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية على مجلس الحكومة للمصادقة عليه بتاريخ 27 شتنبر 2023، دون إتمام النقاش في كل مقتضياته ودون الأخذ بالمطالب الملحة والعادلة لعموم الأسرة التعليمية ولا بما ورد في اتفاق المبادئ العامة الواردة في محضر 14 يناير 2023.

وعلى إثر ذلك، أدانت النقابات الأربع، بشدة ما أقدمت عليه وزارة التربية الوطنية، معتبرة إياه خرقا سافرا للمنهجية التشاركية و الانفراد بإخراج نظام أساسي معيب لا يستجيب لتطلعات وانتظارات نساء ورجال التعليم ولا يجيب عن المشاكل الفئوية المتراكمة.

وقد عبرت النقابات في بلاغها المشترك، أيضا، عن استغرابها من تصريحات وزير التربية الوطنية المستفزة ، مؤكدة على أن الذاكرة التعليمية تحتفظ بالاتفاق المرحلي الذي وقعت عليه النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية ووزير التربية الوطنية والذي يمكن الرجوع إليه للوقوف على الملفات والقضايا التي تمت مناقشتها مع الوزارة.

كما شددت في ذات المصدر، على رفضها لمضامين النظام الأساسي الصادر بالجريدة الرسمية عدد د 7237 بتاريخ 9 اكتوبر 2023، معلنة دعمها المبدئي والميداني لكل نضالات الشغيلة التعليمية.

وفي المقابل، طالبت النقابات، الحكومة بالزيادة في الأجور والتعويضات بما يحمي القدرة الشرائية لكافة رجال ونساء التعليم والتعاطي بالجدية اللازمة مع المطالب المحقة والملحة لعموم الشغيلة التعليمية وبإعادة النظر في مقتضيات النظام الأساسي الجديد بما ينصف كل الفئات المتضررة ويرتقي بأوضاعها المادية و الاجتماعية ويعيد الاعتبار لها.

من جهتها دعت الفيدرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ بالمغرب، مختلف الأطراف المعنية بموضوع التعليم إلى تقديم أقصى حد من التضحيات وجعل مصلحة الوطن والمصلحة الفضلى للتلميذ فوق كل اعتبار.

والتمست الفيدرالية في بيان لها من الجميع مراعاة حقوق المتعلمين والمتعلمات من أجل ضمان الزمن الطبيعي والعادي للمتعلم.

ودعت إلى اعتماد الحوار والتواصل البناء وإلى التفاعل بشكل إيجابي والحرص على تعويض الزمن

المدرسي المهدور والتشبث بروح المسؤولية الوطنية والتربوية التعليمية تجاه أبنائنا وبناتنا بالمدرسة العمومية.

وقالت الهيئة ذاتها إن الوضع الراهن والمرتبط باستمرار الإضرابات والتوقف الدراسي في صفوف تلميذات وتلاميذ المدرسة العمومية بسبب مطالب هيئة التدريس وترافعها عن تجويد مسار النظام الأساسي الجديد (قالت) إنه مقلق.

وأضاف البيان أن الوضعية الراهنة مقلقة بسبب ما قد تنتجه من هدر للزمن المدرسي، وما يشكله ذلك من ضرب للمبدأ الدستوري القاضي بجعل التعليم الجيد حقا من حقوق المتعلم ويتعارض مع المادة 26 من القانون الإطار 51.17 التي نصت على ميثاق المتعلم بوصفه الوثيقة التعاقدية التي تفرض على كل الجهات المسؤولة ضمان حقوقه وعلى رأسها الاستفادة من زمن التعلم المقرر كاملا غير منقوص، وفق تعبير المصدر.

وطالبت الفيدرالية بتدخل فوري ومستعجل لإنقاذ الموسم الدراسي الحالي، خصوصا أن المنظومة تعرف مشاريع ستمس بشكل مباشر جودة الخدمات المقدمة بالمدرسة المغربية، على حد تعبير البيان.

وعرف احتساب الإضرابات التي باشرتها التنسيقيات في القطاع منذ بداية أكتوبر الجاري، اهدار ما لا يقل عن سبعة ملايين و700 ألف ساعة عمل تدريس من الزمن التعليمي كان من المفروض أن يستفيد منها تلميذات وتلاميذ المدارس العمومية المغربية في أكثر من 12 ألف مؤسسة بالمغرب.

و ضاعت مليون 250 ألف يوم عمل من زمن التعلمات الصفية التي من المفروض أن يؤطرها نحو 280 ألف أستاذة وأستاذ يشتغلون في التعليم المدرسي العمومي بالمغرب، أي ما يوازي ثلاثة ملايين حصة دراسية بمعدل ساعة ونصف إلى ساعتين لكل واحدة منها.

وحسب خبراء التربية فان ما يحصل اليوم في المدرسة المغربية العمومية لا يبشر بخير ويكرس "اللاثقة"، حيث بدت الأسر قلقة مما يحصل لأبنائها بعد التحاقهم بفصول الدراسة ليوم واحد، إثر العطلة البينية لمنتصف السنة الدراسية 2023/2024 تزامنا مع الفترة الأولى من إجراء فروض المراقبة المستمرة، وبعد النتائج الكارثية التي حصدتها المنظومة التربوية خلال الموسم الدراسي الماضي 2022/2023".

واضافت المصادر ذاتها أن ما يعضد ذلك "ارتفاع مؤشرات التكرار والتسرب والهدر الدراسيين والاكتظاظ، انعكست على نسب النجاح والتميز في الامتحانات الإشهادية من السادس ابتدائي مرورا بالسنة الثالثة إعدادي وستنعكس أكثر على المردودية الداخلية للمنظومة التربوية خلال السنة الدراسية الجارية، فنتائج الباكلوريا عرفت أدنى نسب نجاح منذ تولي الوزير بنموسى شؤون قطاع التربية والتكوين، وفي عز مرحلة تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية 2022/2026 التي بشر الوزير وفريقه بتغيير جذري في المنظومة بمحاورها الثلاثة؛ التلميذ، والأستاذ، والمدرسة، فصار الوزير اليوم في موقع لا يحسد عليه، لأن المدرسة تعطلت، والتلميذ نتائجه تدنت، والأ ستاذ غاضب مضرب قلق، مما يحصل بعد سنتين من الإنتظار والتوجس والترقب"، وفق تعبير الخبير التربوي، وأن ما يحاصر المنظومة التربوية، والتي يتعين على الوزير التدخل باستعجال لمواجهتها، "الأرقام الصادمة والمخيفة للهدر المدرسي التي ينخرها ويهدر الطاقات والموارد المالية والبشرية بتسرب أكثر من 300 ألف تلميذة وتلميذ. من دون رؤية استراتيجية ومخططات جهوية وبرامج عملية إجرائية وخطط ميدانية محلية، اللهم بعض حملات قافلة التعبئة المجتمعية التي ما تزال دون الطموحات في استرجاع المنقطعين عن الدراسة لأسباب تربوية أو أسرية أو اجتماعية، من المفروض أن يتعبأ لها الجميع، لأن مغادرة تلميذ واحد لفصل الدراسة هو ضياع مستقبل إطار في المجتمع، وخسارة نحو 9000 درهم ما تنفقه الدولة على كل تلميذ في المدرسة المغربية، وفق آخر افتحاص أجراه المجلس الأعلى للحسابات على نفقات التلميذ المغربي"، وفق إفادات الخبير التربوي.

ويواجه الوزير بنموسى أصعب دخول مدرسي منذ توليه حقيبة شؤون التربية والتكوين، حيث تعثر عشرات البنايات المدرسية، التي لم يجد تلاميذها وأطرها التربوية والإدارية مكانا بها للدراسة والتدريس، في منظومة تربوية تستوعب 7 ملايين و973 ألف و634 تلميذ بالأسلاك التعليمية الثلاث، يدرسهم 283 ألف و662 أستاذة وأ ستاذ من أطر التدريس، منهم 18 ألف جدد خلال الموسم الدراسي 2023/2024، ونحو مليون و90 ألف طفل في التعليم الأولي، في 12 ألف و198 مؤسسة تعليمية، منها 237 أحدثت خلال شتنبر 2023، وفق إحصائيات رسمية كشف عنها الوزير بنموسى في اجتماع مع أعضاء لجنة التعليم والثقافة والاتصال بالغرفة الأولى للبرلمان.

وأوضحت البرلمانية النزهة أباكريم، عضو الفريق الاشتراكي بالغرفة الأولى للبرلمان، في سؤالها الكتابي، أن الأسر المغربية التي يتابع أبناؤها دراستهم بالمدرسة العمومية بأسلاكها الثلاثة تعيش حالة قلق متزايد، جراء عدم تمكن هؤلاء الأبناء من الاستفادة من الحصص الدراسية المعتادة، وذلك بسبب توالي إضرابات هيئة التدريس منذ صدور النظام الأساسي الجديد بالجريدة الرسمية إلى اليوم".

ونبّهت البرلمانية الاشتراكية أباكريم، إلى أنه "إذا كانت هذه الهيئة تطرب عن العمل مطالبة بحقوقها المشروعة، فإن آباء وأمهات وأولياء التلاميذ يعبرون عن انشغالهم بعدم تمتع أبنائهم وبناتهم بحقهم في التعلم في جو سليم من كل توتر، حيث يؤدي هذا الوضع إلى تراكم المقررات الدراسية وعدم إنجازها في الوقت المخصص لها، مما ينعكس سلبا على جودة التعلمات والإعداد الجيد للامتحانات، وخاصة منها الإشهادية.".

وأشارت إلى أن "هذا يحدث هذا بالمؤسسات التعليمية العمومية في الوقت الذي نستمر فيه الدراسة بشكل عادي بمؤسسات التعليم الخصوصي، مما يضرب في الصميم مبدأ تكافؤ الفرص ويجعل شعار التعليم ذو جودة للجميع" الذي تبنته الوزارة شعارا فارغا تكذبه الأحداث المتوالية منذ بداية الموسم الدراسي الحالي "2023/2024.

وعابت البرلمانية على الوزير كون "أسباب التوتر داخل قطاع التربية الوطنية واضحة للعيان، ولا يمكن معالجتها إلا بالرجوع الطاولة الحوار مع المعنيين وإدخال التعديلات الضرورية على النظام الأساسي الجديد بما يستجيب للمطالب المشروعة للمصريين، كل ذلك خدمة للمتعلمين والمتعلمات، حرصا على عدم هدر الزمن المدرسي بالتعليم العمومي ودرءا لأي انفلات مجتمعي لا قدر الله في حالة تصلبت المواقف من الطرفين"، وفق لغة السؤال البرلماني الكتابي.

◂ تفاوت الأجور بالمغرب

موظفو التعليم العالي والعدل والصحة والمالية يتصدرون قائمة أكبر الأجور

أفاد التقرير حول الموارد البشرية، المرفق لمشروع قانون المالية 2024، بأن المتوسط الشهري الصافي للأجور في الوظيفة العمومية انتقل من 7250 درهما في سنة 2013 إلى 8561 درهما في سنة 2023، أي بتحسن نسبته 18,08 في المئة برسم هذه الفترة.

وأوضح التقرير، المنشور على موقع وزارة الاقتصاد والمالية، أن هذا الأجر سجل ارتفاعا سنويا متوسطا بقيمة 1,68 في المئة خلال الفترة ما بين 2013 و2023، مشيرا إلى أن هذا التحسن يعزى إلى التأثير المزدوج الناتج عن عمليات الترقي السنوية للموظفين، وكذا عن الزيادات في الأجور التي تم اعتمادها لفائدة موظفي الدولة في إطار اتفاقات الحوار الاجتماعي.

وحسب القطاعات، يتوزع متوسط الأجور الصافي برسم سنة 2023 على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بقيمة 15.819 درهما، متبوعة بوزارات العدل والصحة والحماية الاجتماعية والاقتصاد والمالية والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ثم الداخلية بمستويات تبلغ على التوالي 9842 و9250 و8288 و7080 درهما.

من جهة أخرى، أفاد التقرير بأن المتوسط الشهري الصافي للأجور بالنسبة للموظفين المرتبين في سلم الأجور 6 وما يماثله بلغ 4591 درهما، وبالنسبة للموظفين المرتبين في سلالم الأجور من 7 إلى 9؛ 5826 درهم، وبالنسبة للموظفين المنتمين إلى فئة الأطر (السلم 10 فما فوق)؛ 10.087 درهما.

من ناحية أخرى، كشف توزيع موظفي الدولة حسب شرائح الأجور أن 8,34 في المئة من الموظفين يتلقون أجرا شهريا صافيا يقل عن 4000 درهم و27,24 في المئة يستفيدون من أجر شهري صاف يقل أو يساوي 6000 درهم.

كما يشير إلى أن 63,59 في المئة من موظفي الدولة المدنيين يتلقون أجورا شهرية صافية تتراوح بين 6000 و14.000 درهما و2,87 في المئة من الموظفين يتلقون أجورا صافية تتعدى 20.000 شهريا.

وبالنسبة للحد الأدنى للأجور بالوظيفة العمومية فقد شهد خلال السنوات الماضية عدة مراجعات، على إثر القرارات التي تم اتخاذها من طرف الحكومة في مختلف جولات الحوار الاجتماعي، حيث ارتفع من 2800 درهم سنة 2013 إلى 3000 درهم في سنة 2014 ليصل إلى 3258 درهم سنة 2020 و3500 درهم سنة 2023.

الخبريــة
www.elkhabariya.com
العدد 04 ▪ نونبر 2023

زيــادات تنــتظر المغاربـة فــي 2024

ضمنها الماء والكهرباء والسكر و«البوطا»

حمل مشروع قانون المالية 2024 ما أسماه "توسيع مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة TVA"، إذ من المرتقب في رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالسكر المصفى أو المكتل (بما في ذلك السكر المصنوع والقند وأشربة السكر الخالص غير المعطرة وغير الملونة، ما عدا المنتجات الأخرى التي لا تندرج ضمن هذا التعريف) من 7% المعمول بها حاليا إلى 8% ابتداء من فاتح يناير 2024 و9% بداية 2025 و10% ابتداء من فاتح يناير 2026.

وتتجه النسب الضريبية الجديدة لتحول أسعار استهلاك عدد من الخدمات المرتبطة باحتساب تذاكر عمليات نقل المسافرين أو البضائع (ما عدا النقل السككي)، بارتفاع الضريبة المقترحة الجديدة من 14 في المائة حاليا إلى 16 في المائة في يناير 2024 و18 في المائة في يناير 2025 و20 في المائة بحلول يناير 2026.

ويتجه رفع ضرائب استهلاك مشروبات معيّنة مثل الشاي ومعظم المشروبات الكحولية، و"رسوم استيراد السجائر الإلكترونية ذات الاستعمال الوحيد"، خدمات أساسية من قبيل الماء والكهرباء والتطهير السائل قد تطالها شظايا الزيادة في توسيع هامش الضريبة على القيمة المضافة، وهو ما سينعكس-في حال الموافقة على مشروع القانون في صيغته المعروضة للنقاش حاليا-على أسعار فواتير الاستهلاك النهائية.

و اقترح مشروع مالية 2024 زيادات تدريجية في أفق تحقيق استقرار ضريبي وتنسيق موحّد لسعر الضرائب المحصلة عن طريق القيمة المضافة"، عبر رفع ضريبة القيمة المضافة على الماء وخدمات التطهير وإيجار العدّادات من 7% حاليا إلى 8 في المائة ابتداء من مستهل السنة القادمة، ثم إلى 9% ابتداء من 2025 و10% بحلول يناير 2026.

وورد في المادة 247 من مشروع مالية 2024 "بصفة انتقالية واستثناء من أحكام المادتين 99 و121، يُرفع سعر الضريبة على القيمة المضافة البالغ 7% الجاري به العمل في 31 ديسمبر 2023 والمطبق على عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالماء المزودة به شبكات التوزيع العمومي وبخدمات التطهير المقدمة للمشتركين من طرف الهيئات المكلفة بالتطهير وكذا إيجار عدّاد الماء".

و اقترحت الحكومة "رفع سعر الضريبة على القيمة المضافة البالغ 14% الجاري به العمل في 31 ديسمبر 2023 والمطبق على الطاقة الكهربائية كما يلي: 16%ابتداء من فاتح يناير 2024، 18% ابتداء من فاتح يناير 2025، و20% ابتداء من فاتح يناير "2026، مع اقتراح "رفع سعر الـTVA إلى إيجار عدّاد الكهرباء" من 11% ابتداء من يناير 2024 في أفق 20% مطلع "2026.

ويحمل مشروع قانون المالية الجديد، بصيغته التي أحيل بها على مجلسيْ البرلمان، مقتضيات لن تسلم منها رسوم استيراد عدد من السلع، وهو ما أكدته مضامين المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2024، الذي نص على "الزيادة في رسم الاستيراد المطبق على السجائر الإلكترونية ذات الاستعمال الوحيد من 2,5 إلى 40 في المائة".

وفسرت وزارة المالية ذلك بأنه "من أجل تصحيح الوضعية (الناجمة عن رفع سابق طبقا للمادة 4 من قانون مالية 2023)، يقترح مشروع مالية 2024 أن يُطبّق على هذه السجائر الإلكترونية الوحيدة الاستعمال نفس رسم الاستيراد المطبق على السجائر الإلكترونية أي بنسبة 40%".

كما تضمنت الوثيقة "الرفع إلى نسبة 30 في المائة من مقدار رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات التامة الصنع المعدَّة للاستهلاك"، وأبرزها "أجهزة الهواتف المكتبية، بما فيها الهواتف الذكية والآلات الكهربائية الصغيرة (من ضمنها أفران الميكروويف والمكواة ومجفف اليدين والشعر...). وزادت مفسرة: "سيُمكّن هذا الإجراء من تقوية وحماية الإنتاج المحلي لهذه المنتجات والمعدات، وستعزز توطين وحدات الإنتاج في المغرب".

و تحولات ضريبة القيمة المضافة بالمغرب تتجه الى "التجارة الرقمية أو الإلكترونية المرتقب أن تشهد تغييرات في حالة إقرار مقترحيْن تقدمت بهما الحكومة في هذا الإطار: الأول يهم "تكريس مبدأ فرض الضريبة حسب مكان إقامة مستهلك الخدمات الرقمية، وفق المعايير الدولية المعمول بها" والثاني يخص "إلزامية كشف هوية مقدّمي الخدمات عن بُعد غير المقيمين لدى إدارة الضرائب عبر منصة إلكترونية لهذا الغرض مع إقرار برقم معاملات محقق في المغرب واعتماده في أداء الضريبة المستحقة".

و"تبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها المديرية العامة للضرائب ما قدره 37431049000 درهم في عام 2024 مقابل 33503913000 درهم برسم سنة 2023 أي بزيادة قدرها 11,72%، أما حصيلة الضريبة على القيمة المضافة التي تقوم بتحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في الداخل وفي الاستيراد ما مجموعه 57516400000 درهم مقابل 54248785000 درهم برسم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 6,02%، وفق مذكرة تقديم قانون المالية.

واقع التعليم العمومي في بلادنا اليوم بين مطالب الشغيلة و ترقب أسر التلاميذ

■ بقلم سمير السباعي

تعيش المنظومة التعليمية بالمغرب على وقع توتر حاد بين الأساتذة والأستاذات العاملين في القطاع و بين الوزارة الوصية على هذا الأخير، على خلفية إقرار الحكومة رسميا للنظام الأساسي الموحد الخاص بموظفي قطاع التربية والتعليم في المغرب و الذي اعتبرته أرضية قانونية جديدة تروم من خلالها تدبير شامل للوضعيات المهنية لكل الفاعلين داخل المنظومة التعليمية في مدرستنا العمومية بما يتناسب مع الشعارات التربوية الرسمية الجديدة من قبيل تحقيق شروط الجودة والريادة داخل المشهد التعليمي ببلادنا. في حين تعتبر شريحة واسعة من الأساتذة والأستاذات المعنيين بهذا القانون الجديد أن نصوص هذا الأخير جاءت مخيبة للآمال على اعتبار أن بنودا منه ضمنت بشكل واضح إقرارا لتعويضات جديدة شهرية و قارة لفآت مثل المديرين والمفتشين التربويين بما يحسن بشكل مباشر من وضعيتهم المادية، في حين جاءت بنود عديدة أخرى لتضع شروطا سماها المعنيون بالتعجيزية والغير مفهومة تجعل تحقق الزيادة في أجور الأساتذة والترقي في الرتبة والسلاليم الإدارية خاصة من السلم العاشر إلى الحادي عشر رهين ضوابط قانونية جديدة شعارها الأساس الخضوع لممارسة التدريس لسنوات عديدة قبل الحديث عن أي إمكانية للزيادة في الأجرة مع الإلزامية بتنفيذ أنشطة الحياة المدرسية التي ظلت تفعل لعقود في مدارسنا المغربية العمومية بمبادرات حرة وتطوعية من طرف الأساتذة حسب ما يسمح به الزمن المدرسي. بالإضافة أيضا إلى ما جاء به نفس النظام من إقرار مهام تربوية وإدارية أخرى خارج أوقات الحصص الرسمية داخل الفصل التي أصبح تحديد عدد ساعاتها رهين قرار من السلطة المحلية بمعنى أنها قابلة لأن تتجاوز عدد ساعات التدريس الأسبوعي المعمول به حاليا في القطاع وهو ما تم اعتباره من طرف الاساتذة والأستاذات و فاعلين تربويين أمرا غير منطقي طالما أنه سيثقل كاهل المدرس المغربي العمومي بمهام إضافية ستحد من أدائه الوظيفي المرتبط أساسا بتنشيط و تأطير عملية التعلم داخل الفصل الدراسي خصوصا أن هذه المهام الجديدة المتوقعة غير مؤطرة بأي تحفيزات مادية وهو ما تم اعتباره من طرف المعنيين حيفا من طرف وزارة التربية والتعليم الأولي و الرياضة بل و اعتبروه إرادة حقيقية من طرف الحكومة لجعل أستاذ (ة) المدرسة العمومية يمارس وظيفته الحضارية المتمثلة في تعليم وتأهيل و تربية الناشئة المغربية تحت ضغوط مهام إضافية ملزمة، التي جعلها النظام الأساسي الجديد شرطا أساسيا للاستمرار و الاستقرار في نفس الرتبة و الدرجة داخل السلم الإداري للأساتذة بما سيحقق بعد سنوات عديدة من العمل تحسينا محدودا لدخلهم المادي ضمن ما سماه القانون الجديد بمشروع مدرسة الريادة التي طرحت عدة إشكالات على مستوى الفلسفة الحاكمة وآفاق التنزيل. وهي إجراءات لا تحقق حسب كثيرين مطلب الآنية المستعجلة في تحسين قاعدة الأجور الحالية المخصصة لنساء ورجال التعليم العمومي على الاقل في مستواها القاعدي رغبة في مواجهة تحديات الواقع المعيشي الحالي الذي يمس أغلب شرائح المجتمع المغربي، و المطبوع بالزيادات الصاروخية في الاسعار بما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية لأغلب المواطنين. ولا ننسى بطبيعة الحال تذمر «أساتذة التعاقد» الذين حرص النظام الأساسي الجديد تسميتهم بأطر الأكاديميات الجهوية للتربية و التعليم، ذلك أنه لم يشر صراحة لأي إدماج لهؤلاء في أسلاك الوظيفة العمومية بما ينسجم و مطالبهم النضالية التي انطلقت منذ إقرار التوظيف بالعقدة سنة 2016 على اعتبار أن وضعيتهم الحالية لا تحقق لهم صفة موظف عمومي له كامل الحقوق المنصوص عليها في قوانين الوظيفة العمومية ببلادنا، و هي الوضعية التي تطرح إشكالات قانونية عديدة خاصة للراغبين في اجتياز مباريات التوظيف داخل التعليم العالي أو قطاعات أخرى عمومية من الحاصلين على الماستر والدكتوراه حيث يعتبر هذا المطمح شبه مستحيل حاليا في ظل عدم وجود منصب مالي بممركز تابع بشكل مباشر للوزارة الوصية على القطاع. و قد أسفرت هذه الوضعية الحالية تصاعد حركة الاحتجاج والدخول في إضرابات عامة عن العمل من طرف عدد كبير من الأساتذة بنسب مشاركة عالية حسب أغلب التقديرات المتداولة، خاصة مع ما شهدته شوارع الرباط الثلاثاء 07 نونبر 2023 خلال المسيرة الاحتجاجية التي سميت ب«المليونية» والتي رفعت شعارا واحدا هو ضرورة إسقاط القانون الأساسي الجديد الذي أقرته وزارة بنموسى. و هو ما يعني توقف الدراسة في أغلب المدارس والثانويات العمومية بالمغرب منذ ما يقارب الشهر على فترات متقطعة الأمر الذي يشكل مصدر قلق متصاعد لعدد من الأسر التي ترفض هذا الضياع للزمن المدرسي لأبنائها و بناتها، حيث دعا كثير من أولياء أمور التلاميذ عبر خرجات إعلامية إلى ضرورة إسراع الحكومة بإيجاد حل لمطالب الاساتذة بما يحقق عودة منشودة للحياة المدرسية بفضاءات التعلم العمومي ببلادنا. فعل تعتبر التطمينات التي أدلت بها عدد من الهيآت النقابية في بلادنا بخصوص إجراء جلسات تفاوض مباشرة مع رئيس الحكومة لحلحلة هذا الملف ذات مصداقية ؟ أم أنها محاولة سماها الأساتذة المعنيون بمناورة مكشوفة للقفز على ما يسمونه بمطالب عادلة ومشروعة خصوصا أن الحكومة لحد الساعة لم يصدر عنها أي بلاغ يؤكد هذا التفاوض المزعوم لحل هذا الملف؟ وهل سيتمر المشهد التعليمي داخل المدرسة العمومية رهين سياسات حكومية غير واضحة المعالم أم أن مطالب الاساتذة تعبر عن عمق الإشكال البنيوي داخل منظومتنا التعليمية؟

إقليم صفرو: وضع حجر الأساس لبناء منصة الشباب بمدينة صفرو وتسليم تجهيزات بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء

بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، أشرف السيد عمرتويمي بنجلون عامل إقليم صفرو رفقة السيد الكاتب العام والوفد المرافق له وأعضاء اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية يومه الجمعة بمدينة صفرو على وضع حجر الأساس لبناء منصة الشباب صفرو الذي سيتم إنجازها في إطار البرنامج الثالث المتعلق بتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشراكة مع جماعة صفرو.

هذا وتم تمويل هذا المشروع من صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بكلفة إجمالية بلغت 2.9 مليون درهم على مساحة إجمالية تصل إلى 1025 م، 600م منها مغطاة تتكون من، طابق أول يخص فضاء الاستقبال والإنصات والتوجيه، فضاء العمل المشترك والتشبيك، قاعتين للتكوين والمواكبة، مطبخ ومستودع ومرافق صحية، أما الطابق الثاني فهو مخصص لفضاء دعم التشغيل وفضاء دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفضاء دعم الحس المقاولاتي ومكاتب وقاعة الاجتماعات ومرافق صحية.

ويهدف هذا المشروع إلى مواكبة الشباب حاملي أفكار مشاريع ودعم الحس المقاولاتي مع تعزيز التشغيل الذاتي ومواكبة التعاونيات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كما يهدف أيضا إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب من خلال المساعدة على الحصول على فرص عمل وتحسين الدخل لدى هذه الفئة تماشيا مع الأهداف الأساسية التي توليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للشباب بإقليم صفرو.

وبنفس المناسبة قام السيد العامل رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بتسليم تجهيزات للشباب المستفيدين من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار محور دعم الحس المقاولاتي وكذا تعاونية استفادت من تجهيزات في إطار محور دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما تم بنفس المناسبة تسليم سيارتين للنقل المدرسي لفائدة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من الأقسام المدمجة بكل من جماعة إيموزار كندر بشراكة مع جمعية مفاتيح الرحمة بصفرو، وجماعة رباط الخير بشراكة مع جمعية عين سبو للنهوض بالمرأة بالمنزل.

وفي تصريح لصفرو بريس والخبرية أكد السيد عادل زهيري رئيس قسم العمل الاجتماعي بعمالة صفرو أن منصة الشباب التي دشنها عامل الإقليم ستؤدي خدمات مهمة لفائدة شباب الإقليم في إطار البرنامج الثالث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث ذكر من جهته أن اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بصفرو قامت بمواكبة الشباب عن طريق منصة مؤقتة تسيرها الجمعية المشرفة على تسيير المركز التربوي الثقافي بحبونة و ذلك منذ انطلاق المرحلة الثالثة من برنامجها، حيث تم استقبال أكثر من 1270 شاب وشابة ضمن ثلاث محاور هي محور التشغيل و محور دعم الحس المقاولاتي و محور الاقتصاد الاجتماعي و التضامني. والحصيلة منذ سنة 2021 تتمثل في تمويل 17 تعاونية ، و تشغيل اكثر من 65 شاب و شابة ، و تم تمويل 83 مشروع للشباب من بين 311 خضعوا للمواكبة القبلية من طرف شريك المبادرة الشبكة الافريقية للتنمية المستدامة ، كما أكد رئيس قسم العمل الاجتماعي بعمالة صفرو أن اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بصدد دراسة 143 مشروع إضافي علما ان المشاريع التي حظيت بالتمويل حققت نتائج إيجابية و منها من تمكن من مضاعفة غلاف الاستثمار المسلم من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما و هناك شباب استطاعوا تشغيل مجموعة من الشباب في مشاريعهم إذ هناك شاب تمكن من تشغيل 10 شباب آخرين في مشروعه ، وكلهم في إطار الاحترام التام لقانون الشغل.

وفي تصريح آخر أكد السيد ميمون اوبلقاسم رئيس مصلحة تحسين الدخل و الإدماج الاقتصادي للشباب بعمالة صفرو أن تدشين منصة الشباب من طرف السيد عامل إقليم صفرو يدفع للتفاؤل بتحقيق نتائج أحسن مما حققته المنصة المؤقتة و ذلك رغم كون هذه الأخيرة بدورها حققت نتائج جد هامة كحصيلة حيث تم استقبال أزيد من ألف شاب و شابة في إطار ثلاث محاور هي محور التشغيل، و محور دعم الحس المقاولاتي، ومحور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وأضاف السيد أوبلقاسم أنه بالنسبة لمحور التشغيل تم استقبال ما يزيد عن 160 شابة وشابة تم إدماج 65 منهم في سوق الشغل، و بالنسبة لمحور دعم الحس المقاولاتي تم تسجيل أزيد من 700 شاب و شابة حيث تكفلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتمويل ازيد من 80 مشروع، اما بالنسبة لمحور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فقد تم استقبال أكثر من 70 تعاونية حيث تمت المصادقة على تمويل 17 تعاونية. وعلى الصعيد المجالي أكد السيد اوبلقاسم ان مجمل جماعات الإقليم قد استفادت من العملية ، و أيضا على صعيد مقاربة النوع حيث استفاد الشباب و الشابات كما استفاد بعض ذوي الاحتياجات الخاصة.

و قد عبرت السيدة سليمة حموجيت رئيسة الشبكة الأفريقية المستدامة، باعتبارها شريك للمبادرة و مزودة لها و التي تتدخل في المحور الثالث من البرنامج الثالث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم صفرو، عن اعتزاز الشبكة بالحضور رفقة السيد عامل إقليم صفرو من أجل افتتاح منصة الشباب بصفرو المؤسسة التي سترى النور في الايام المقبلة. وأكدت أن البرنامج الثالث للمبادرة هو برنامج وطني قد انطلق منذ سنة 2021 و يهتم بتوجيه الشباب الذي يريد خلق مقاولة بهدف محدد هو مساعدة هؤلاء الشباب على خلق مقاولاتهم والدخول في برنامج الإدماج الاقتصادي للشباب.

وأضافت حموجيت أن البرنامج يواكب الشباب انطلاقا من فكرة خلق المقاولة الى حين خلقها على أرض الواقع بواسطة طلب تمويل حيث تقوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتمويل حاملي المشاريع القابلة للتنفيذ و التي تقترح مشاريع في منطقة صفرو حيث تتم عملية تقييم التمويل من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية التقنية ليتم عرضها على الجهاز الأعلى الذي هو اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية التي تحسم في قرار التمويل و إتاحة فرصة المواكبة ما بعد خلق المقاولة .و في الختام عبرت رئيسة الشبكة الافريقية للتنمية المستدامة عن سعادتها لتحقيق الأهداف الكمية و النوعية للبرنامج على صعيد إقليم صفرو ، وهي الانجازات التي تحققت بفضل تضافر جهود الكل وخاصة اللجنة الإقليمية للتنمية التقنية و كل المتدخلين.

ملحقة صفرو لغرفة التجارة والصناعة والخدمات تواصل دوراتها التكوينية لفائدة التجار المنتسبين

احتضن مقر ملحقة غرفة التجارة والصناعة والخدمات بصفرو وقائع الحصة التكوينية الأولى من سلسلة الحصص التكوينية المبرمجة بين الغرفة، وزارة التجارة والصناعة والمؤسسة المغربية للثقافة المالية، لفائدة تجار ومنتسبي الغرفة بإقليم صفرو في نسختها الثانية، بحضور السيد حجاري عبد القادر « رئيس اللجنة الإقليمية لدعم المنتسبين والتنشيط المحلي لإقليم صفرو»

وقد تم تقسيم هته التكوينات إلى أربعة محاور تضم تدبير سيولة المقاولة، التمويل المناسب للمقاولة، وسائل الأداء المفيدة للمقاول وأخيرا الأداء عبر الهاتف الذكي، و هي محاور تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لفئة واسعة من التجار ومنتسبي الغرفة عموما حيث سيستفيدون من الاطلاع على جميع المجالات والميادين بهدف بتطوير مهاراتهم المالية.

و في ختام الحصة الأولى من هذا التكوين أدلى السيد هشام النميري الإطار المسؤول على الشؤون الإدارية لغرفة التجارة بملحقة صفرو بتصريح أكد فيه الأهمية البالغة لمثل هذه التكوينات للتجار و منتسبي الغرفة و لذلك ونزولا عند رغبتهم تمت إعادة هذه التكوينات بهدف تطوير المهارات المالية للتجار . و قد عبر عن ارتياحه لمستوى الإقبال الجيد مع تسجيل حضور مهم للعنصر النسوي في هذا التكوين. وبالنسبة لبرنامج التكوين فقد اشتمل هذا اليوم على محور تدبير سيولة المقاولة، وسيتواصل تناول مختلف المحاور كل جمعة. ويمكن المحور الاول كل ما يمكن أن يفيد التجار والمنتسبين في تطوير مهاراتهم المالية باعتباره الهدف الاسمى من مبادرة التكوين. إلى ذلك سيتواصل التكوين من خلال المحاور الأخرى، وهي التمويل المناسب للمقاولة، وسائل الأداء المفيدة للمقاول، والأداء عبر الهاتف الذكي.

إثر ذلك صرح السيد عبد القادر حجاري عضو غرفة التجارة والصناعة والخدمات ، و رئيس اللجنة الإقليمية لدعم لمنتسبين و التنشيط المحلي لموقع صفرو بريس حيث تقدم بالشكر لوسائل الإعلام التي تواكب أنشطة الغرفة ، كما أكد بدوره على الأهمية البالغة التي تكتسيها مثل هذه التكوينات لما لها من تأثير إيجابي على تطوير المهارات المالية للتجار و منتسبي الغرفة ، مما يساهم بدوره في تنمية التجارة و الأعمال . ولذلك يطلب من التجار و المنتسبين الالتحاق بهذا التكوين لانه عليهم مواكبة التطور و العولمة. و لهذا ستعمل ملحقة غرفة التجارة والصناعة والخدمات بصفرو من خلال هذه التكوينات على تأطير التجار لمواكبة مستجدات الرقمنة كحل لمعاناتهم مع مشاكل التسويق.

تعطيل علامة ممنوع المرور بمدار امكموش استجابة للمنطق وللمصلحة العامة

في خطوة نالت استحسان الجميع ، أقدمت سلطات مدينة صفرو ، و معها المجلس الجماعي على تعطيل علامة ممنوع المرور التي سبق و تم تثبيتها عند مدار امكموش في اتجاه باب المقام.

وقد تم اتخاذ القرار في لقاء رسمي بباشوية مدينة صفرو حضره كافة المتدخلين في السير والجولان بعد ان دقت العديد من الفعاليات في المدينة ناقوس الخطر بشأن المضاعفات السلبية لهكذا قرار ، سواء على حركة السير و الجولان داخل المدينة ، أو على الحركية الاقتصادية والاجتماعية لمحور من أهم محاور التجارة بالمدينة.

و معلوم ان قرار تثبيت علامة ممنوع المرور بهذه النقطة بالذات كان قد أثار سخطا عارما لدى أوساط التجار و مهنيي النقل بسيارة الأجرة الصغيرة ، و كذلك عموم مواطني مدينة صفرو ، خاصة و أن القرار يخالف اي منطق سليم ، على اعتبار انه كان اولى بسلطات المدينة و معها المجلس الجماعي الحرص على تفعيل علامات ممنوع الوقوف و التوقف التي كانت موجودة على امتداد هذه الطريق ، ولم يتم احترامها يوما مما كان يؤدي للاكتظاظ على مستوى هذا المحور من طرق المدينة.

الاعتراضات على القرار نبهت الى الاكتظاظ و الازدحام المروري الموجود اصلا على مستوى مؤسسة الياسمين ، و هو ما سيضاعف من المعاناة في حال تم اعتماد علامة ممنوع المرور بمدار امكموش. و عليه يكون قرار التراجع عن تثبيت هذه العلامة هو عين الصواب والحكمة و يمكن اعتباره نقطة إيجابية جدا تسجل لفائدة سلطات مدينة صفرو و مجلسها الجماعي خاصة أنه أعاد الأمور لنصابها وفي نفس الوقت أخرج المدينة من احتجاجات هي في غنى عنها في سياق وطني ودولي محتدم.

و تبقى الآمال معقودة على التسريع بانجاز مشاريع تاهيل المدينة ، و ضمنها الطريق الدائرية و مشاريع اخرى ستخفف من الازدحام بالتأكيد.

المجلس الإقليمي لصفرو يصادق بالإجماع على برنامج انفاتحه وهذا ما قاله بوشمال بالمناسبة

صادق المجلس الإقليمي لصفرو على برنامج انفتاحه برسم سنتي 2024/2025 وذلك خلال دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 13 نونبر 2023، ويندرج هذا البرنامج ضمن اتفاقية الشراكة المبرمة بين المديرية العامة للجماعات الترابية وجمعية جهات المغرب وجمعية أمباكت للتنمية من أجل تنزيل البرنامج الوطني للجماعات الترابية المنفتحة، ويهدف إلى دعم الجماعات الترابية المنفتحة من أجل تحسين أداء الخدمات العمومية من خلال نشر مبادئ الانفتاح والتي تشمل الشفافية والمسائلة والمشاركة المواطنةوالولوج إلى المعلومة والرقمنة.

وقد صرح السيد محمد بوشمال إلى منبر صفرو بريس بصفته نقطة ارتكاز هذا برنامج وممثله لدى المديرية العامة للجماعات الترابية أن مشاريع انفتاح المجلس الإقليمي لصفرو قد تم صياغتها في إطار سلسلة من اللقاءات التي هدفت إلى وضع رؤية مشتركة بين المجلس وأطره الإدارية والهيآت الاستشارية للمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع سواء المحدثة لديه أو لدى الجماعات التابعة لإقليم صفرو والفاعلين المدنيين من أجل إعمال مبادئ لانفتاح المتمثلة في الشفافية والمساءلة، الولوج إلى المعلومة، المشاركة المواطنة والرقمنة في جوهر برنامج انفتاح المجلس، حيث تم تنظيم لقاء تواصلي حول هذا البرنامج يوم 13 دجنبر 2022 بمقر ولاية فاس مكناس، وكذا ورشة تكوينية عن بعد حول مبادئ ومنهجية الانفتاح بتاريخ 16 فبراير 2023، وورشة للإعداد المشترك لبرنامج انفتاح المجلس بتاريخ 08 مارس 2023 كما تم فتح أسبوع للتشاور مع المواطنات والمواطنين بالإقليم من خلال الموقع الالكتروني للشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة من اجل تلقي الاقتراحات والأفكار المتعلقة بمحاور البرنامج وذلك من 12 إلى 20 يونيو 2023، كما نظم ورشة أخرى للإعداد المشترك لبرنامج انفتاح إقليم صفرو، كل هذه اللقاءات مكنت المجلس من بلورة المشاريع التالية:

- تحديث وتطوير الموقع الإلكتروني للمجلس.
- إحداث منصة رقمية لتكريس الشفافية وإعمال الحق في الحصول المعلومات إحداث شبكة إقليمية للهيآت الاستشارية.
- تنظيم لقاءات ودورات تكوينية وتحسيسية في مجالات الوصول إلى المعلومة والرقمنة.

هذا ما ربحته وما صرفته الجماعات المحلية بالمغرب في 2023

أفادت الخزينة العامة للمملكة بأن تنفيذ ميزانية الجماعات الترابية أظهر عجزا إجماليا قدره 35,1 مليار درهم عند متم شتنبر 2023، مقابل عجز إجمالي بقيمة 8,5 مليار درهم المسجل قبل سنة.

وأوضحت الخزينة، في نشرتها الشهرية الأخيرة حول الإحصائيات المالية المحلية، أن هذا العجز يأخذ بعين الاعتبار رصيدا إيجابيا للحسابات الخاصة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة بقيمة 27,8 مليون درهم.

وأضاف المصدر ذاته أنه، أخذا في الاعتبار حاجيات التمويل البالغة 45,8 مليار درهم والتدفق الصافي الإيجابي للتمويل الخارجي بقيمة 30,9 مليار درهم، فقد لجأت الخزينة إلى التمويل الداخلي بمبلغ 14,9 مليار درهم.

وأكد أنه في ما يتعلق بالمداخيل العادية للجماعات الترابية، فقد بلغت 235,4 مليار درهم، بزيادة نسبتها 5,3 في المائة مقارنة بمتم شتنبر 2022، مرجعا هذا التطور إلى ارتفاع الضرائب المباشرة بنسبة 4,8 في المائة، والرسوم الجمركية بنسبة 1,1 في المائة، وحقوق التسجيل والتنبر بنسبة 11,9 في المائة والمداخيل غير الضريبية بنسبة 31,4 في المائة، إضافة إلى انخفاض الضرائب غير المباشرة بنسبة 2 في المائة.

وبلغت التزامات النفقات، بما فيها تلك غير الخاضعة للتأشيرة المسبقة للالتزام، 521,1 مليار درهم، وهو ما يمثل معدلا إجماليا للالتزام قدره 66 في المائة مقارنة بـ64 في المائة عند متم شتنبر 2022، ومعدل إصدار للالتزامات قدره 88 في المائة مقابل 86 في المائة قبل سنة.

وبلغت النفقات الصادرة برسم الميزانية العامة 365,1 مليار درهم عند متم شتنبر 2023، أي بزيادة بنسبة 20,4 في المائة مقارنة بمستواها في نهاية شتنبر 2022، وذلك نتيجة ارتفاع نفقات التشغيل بنسبة 4,5 في المائة، ونفقات الاستثمار بنسبة 24,3 في المائة، و تكاليف الدين المدرجة في الميزانية بنسبة 72,4 في المائة.

من جهة أخرى، بلغت إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة 118,8 مليار درهم. وتأخذ هذه الإيرادات في الاعتبار المدفوعات المحصلة من تكاليف الاستثمار المشتركة للميزانية العامة بقيمة 23,3 مليار درهم مقابل 21,1 مليار درهم في نهاية شتنبر 2022.

وبلغت المصاريف المصدرة 91,9 مليار درهم، حيث تشمل حصة الحسابات الخاصة للخزينة برسم التسديدات والإعفاءات الضريبية والتعويضات بقيمة 2,4 مليار درهم. وبلغ رصيد جميع حسابات الخزينة الخاصة 26,8 مليار درهم.

أما في ما يخص إيرادات شركات الدولة المسيرة بصورة مستقلة، بنهاية شتنبر، فبلغت 2 مليار درهم مقابل 1,58 مليار درهم بنهاية شتنبر 2022، بزيادة نسبتها 26,6 في المائة. وبلغت النفقات 1,048 مليار درهم في نهاية شتنبر 2023 مقابل 1,195 مليار درهم قبل عام، بانخفاض نسبته 12,3 في المائة.

تراجع مداخيل «الديوانة»

أفادت الخزينة العامة للمملكة بأن المداخيل الجمركية الصافية بلغت 59,578 مليار درهم عند متم شتنبر الماضي، بانخفاض بنسبة 5,6 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية.

وأوردت النشرة الشهرية حول إحصائيات المالية العمومية، أن هذه المداخيل، المتأتية من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على الواردات وضريبة الاستهلاك الداخلي على المنتجات الطاقية، تأخذ بعين الاعتبار المبالغ المستردة والإعفاءات والضرائب المستردة البالغة 54 مليون درهم عند متم شتنبر 2023.

وأضاف المصدر ذاته أن صافي المداخيل من الرسوم الجمركية عند متم شتنبر 2023 بلغ ما مجموعه 10,574 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 1,2 في المائة مقارنة بالسنة الماضية (10,451 مليار درهم في 2022).

من جهته، بلغ صافي المداخيل من الضريبة على القيمة المضافة على الواردات 37,425 مليار درهم عند متم شتنبر 2023 مقابل 40,804 مليار درهم قبل سنة مسجلا انخفاضا بنسبة 8,3 في المائة.

وانخفضت الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات الطاقية بنسبة 21,3 في المائة، أو2,005 مليار درهم، وتلك المطبقة على المنتجات الأخرى بنسبة 4,4 في المائة.

وبخصوص المداخيل الصافية الناجمة عن ضريبة الاستهلاك الداخلي المطبقة على المنتجات الطاقية، فقد بلغت 11,579 مليار درهم، مقابل 11,845 مليار درهم، بانخفاض بنسبة 2,2 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل عند متم شتنبر 2022، وذلك أخذا بعين الاعتبار المبالغ المستردة والإعفاءات والضرائب المستردة البالغة 32 مليون درهم عند متم شتنبر 2023.

كما بلغ إجمالي المداخيل الجمركية 59,631 مليار درهم عند متم شتنبر 2023، مقابل 63,295 مليار درهم قبل سنة، بانخفاض بنسبة 5,8 في المائة مقارنة بمستواها المسجل عند متم شتنبر 2022.

في كلمته في الدورة الاستثنائية لمجلس جهة سوس ماسة:

أمزازي يؤكد على البعد التنموي لجدول الأعمال

لدى حضوره لأول مرة كوالي جهة سوس ماسة للدورة الاستثنائية لمجلس الجهة، ألقى السيد سعيد امزازي كلمة هامة تطرق فيها لتركيز جدول أعمال الدورة على البعد التنموي في إطار تنزيل ومواكبة برنامج التنمية الجهوية لجهة سوس ماسة 2022 - 2027، و هو البرنامج الذي ينبني على محاور محددة أهمها التنمية الإقتصادية بتفاصيلها عبر تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل ودعم القطاع السياحي و مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومجال إعادة تأهيل و تقوية البنيات التحتية الميناءية من خلال اتفاقية شراكة لتطوير ميناء أكادير و تعزيز تنافسيته و الاتفاقية الإطار للشراكة لبناء ميناء جاف، باعتبار الواجهة الأطلسية و ارتباطها بالتجارة مع دول غرب افريقيا و بقية دول العالم من خلال ميناء طنجة المتوسط وفق التعليمات السامية لصاحب الجلالة في خطابه بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء حيث قال جلالته «غايتنا ان نحول الواجهة الأطلسية إلى فضاء للتواصل الإنساني، والتكامل الاقتصادي، والاشعاع القاري والدولي» ثم هناك مجال التهيئة الحضرية و تاهيل البنيات التحتية، ومجال التنمية الاجتماعية والثقافية، ومجال التنمية البيئية وتطوير بنياتها التحتية الأساسية. بالاضافة طبعا الى النقط المتعلقة بالشؤون المالية و التدبيرية.

وقد اشاد السيد الوالي في كلمته بانخراط مجلس الجهة في المجهود الوطني لمواجهة مخلفات الزلزال واستعداده للمساهمة الفعالة في الورش الملكي لإعادة بناء وتاهيل المناطق المتضررة.

وفي ختام كلمته تمنى كامل التوفيق والنجاح لاشغال الدورة الاستثنائية لمجلس جهة سوس ماسة.

البروفيسور سعيد امزازي:

تدبير الانتقال من أستاذ ووزير محنك إلى رجل سلطة بتحديات جديدة

لقد كان قدر السيد سعيد امزازي الذي عينه صاحب الجلالة مؤخرا واليا على جهة سوس ماسة درعة، ان يتحمل مسؤولية تدبير قطاع التربية والتعليم في اوقات صعبة جدا تميزت بانتشار فيروس كورونا و تغييره لمعالم الحياة العامة باعتباره جائحة اصابت العالم. و مع ذلك، فقد استطاع تدبير القطاع بحنكة مشهودة مكنت بلادنا من العبور الى بر الامان.

والآن يبدو أن قدره يقوده دائما من تحد الى تحد، إذ أصبح عليه التعود على عمل رجل السلطة وفق المفهوم الجديد للسلطة والذي يعتبر رجال السلطة من المتدخلين الأساسيين في العملية التنموية ، وهو ما يفرض تحديا مزدوجا يتعلق بالتدخل الأمني المستمر والانخراط الفعلي في النموذج التنموي الجديد.

نفس القدر يستمر في فرض تحديات أخرى عليه ، و يتعلق الأمر هذه المرة بتدبير شؤون جهة خارجة لتوها من زلزال مدمر ، و المطلوب بذل مجهودات مضاعفة لتدبير مخلفات الفاجعة و مباشرة عملية إعادة الاعمار بما تفرضه من تعقيدات وتحديات. وعليه فإن نيله الثقة المولوية السامية في منصب حساس و في ظرفية حساسة يعني تحديدا انه الرجل المناسب في المكان المناسب للمهمة المطلوبة.

وقد انخرط بكل حماس في مباشرة عمله الجديد إذ كانت البداية من زيارة ميدانية لتفقد المناطق المتضررة من الزلزال كاول نشاط رسمي له منذ تعيينه على رأس جهة سوس ماسة درعة.

من سيستفيد من دعم السكن وماهي شروطه؟

الدولة تضع معايير دقيقة للاستفادة وتفادي الاختلالات

ترأس الملك محمد السادس، بالقصر الملكي بالرباط، جلسة عمل خصصت لقطاع السكن والتعمير.

وخلال هذا اللقاء، قدمت وزيرة التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، الخطوط العريضة لبرنامج جديد للمساعدة في مجال السكن، والذي يتماشى مع رغبة جلالة الملك في تعزيز القدرة على حصول المواطنين على السكن اللائق.

وبفضل العناية الملكية السامية، يشهد قطاع السكن، وخاصة الاجتماعي، تطورا إيجابيا وتقدما مستمرا. وقد مكنت البرامج التي دعمتها الدولة على مدى العقدين الماضيين ملايين المغاربة من الحصول على السكن اللائق.

ويهدف هذا البرنامج الجديد، الذي يمتد على مدى الفترة 2024-2028، إلى تجديد نهج دعم الولوج إلى الملكية ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال المساعدة المالية المباشرة للمشتري. المغاربة المقيمون في المغرب أو في الخارج، والذين ليسوا أصحاب عقارات في المغرب والذين لم يستفيدوا قط من المساعدة السكنية، مؤهلون لذلك.

وستعتمد مبالغ المساعدة على قيمة السكن الذي تم الحصول عليه. وبذلك، تم تحديد مبلغ المساعدة بـ 100.000 درهم لإقتناء مسكن يقل سعر بيعه عن أو يساوي 300.000 درهم شامل الضريبة، و 70.000 درهم لإقتناء مسكن يتراوح بين 300.000 و 700.000 درهم شامل الضريبة.

وسيعمل برنامج المساعدة السكنية الجديد المقدم إلى جلالة الملك، على المستوى الاجتماعي، على تسهيل الولوج إلى السكن بالنسبة للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة، وتقليص العجز السكني، وتسريع إنجاز برنامج "مدن بلا عشوائيات".

وعلى الصعيد الاقتصادي، سيساهم هذا البرنامج في زيادة المعروض من السكن، وتنشيط قطاع السكن، وتعزيز القطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص العمل.

علاوة على ذلك، سيتم بناء المساكن التي يشملها برنامج المساعدة الجديد في الامتثال الكامل لخطط التنمية الجاري بها العمل وفي الامتثال للمعايير التقنية ومعايير الجودة.

وبالمثل، ومن أجل التمكن من تنفيذ برنامج المساعدة في مجال الإسكان ودعم تجديد التخطيط الحضري والترابي، من المخطط إنشاء 12 وكالة إقليمية للتخطيط الحضري والإسكان،

> ستعتمد مبالغ المساعدة على قيمة السكن الذي تم الحصول عليه. وبذلك، تم تحديد مبلغ المساعدة بـ 100.000 درهم لإقتناء مسكن يقل سعر بيعه عن أو يساوي 300.000 درهم شامل الضريبة، و 70.000 درهم لإقتناء مسكن يتراوح بين 300.000 و 700.000 درهم شامل الضريبة

مع مراعاة خصوصيات كل من الفضاء الحضري والعالم القروي

وكشفت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، عن شروط الاستفادة من الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، والتي من خلالها سيتم صرف الدعم المالي المباشر.

وحسب مذكرة حول التدابير الجديدة الخاصة بالدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، فإن أول شرط للاستفادة هو التوفر الجنسية المغربية.

وحددت الوزارة الشرط الثاني في عدم ملكية عقار مخصص للسكن على مستوى مجموع التراب الوطني، أما الشرط الثالث يكمن في عدم الاستفادة من أي إعانة أو امتياز ممنوح من طرف الدولة مخصص السكن.

ومن الشروط كذلك؛ عقد الوعد بالبيع محرر من لدن موثق. والتوفر على رخصة السكن ابتداء من فاتح يناير 2023، ثم عقد بيع نهائي موقع أمام الموثق يشير إلى التزام المشتري بما يلي – تخصيص السكن لمقر إقامتك الرئيسي لمدة خمس (5) سنوات من تاريخ إبرام عقد البيع النهائي – وضع رهنا عقاريا من الدرجة الأولى أو الثانية لفائدة الدولة ضمانا لاسترداد المساعدة الممنوحة في حالة الإخلال بالالتزام المذكور.

وتم إرساء المساعدة المالية المباشرة من طرف الدولة لدعم السكن لفائدة المشترين الذين يودون الحصول على مسكن مخصص لغرض الإقامة الرئيسية ؛ مئة ألف (100.000) درهم من أجل اقتناء سكن يقل ثمنه أو يعادل ثلاثمائة ألف (300.000) درهم ؛ سبعون ألف (70.000) درهم من أجل اقتناء سكن يفوق ثمنه ثلاثمائة ألف (300.000) درهم ويقل أو يعادل سبعمائة ألف (700.000) درهم.

وفي ما يلي النقاط الرئيسية في برنامج الدعم المباشر للسكن الذي سينطلق في فاتح يناير 2024، على أن يمتد على خمس سنوات (2024 و2028)، والذي يتوقع أن يكلف ميزانية الدولة حوالي 9,5 ملايير درهم سنويا؛

الدعم المباشر:

• مئة ألف (100.000) درهم من أجل اقتناء سكن يقل ثمنه أو يعادل ثلاثمائة ألف (300.000) درهم؛

• سبعون ألف (70.000) درهم من أجل اقتناء سكن يفوق ثمنه ثلاثمائة ألف (300.000) درهم ويقل أو يعادل سبعمائة ألف (700.000) درهم.

شروط الاستفادة:

• الجنسية المغربية؛

• عدم ملكية عقار مخصص للسكن على مستوى مجموع التراب الوطني؛

• عدم الاستفادة من أي إعانة أو امتياز ممنوح من طرف الدولة مخصص للسكن؛

• عقد الوعد بالبيع محرر من لدن موثق؛

• رخصة السكن ابتداء من فاتح يناير 2023؛

• عقد بيع نهائي موقع أمام الموثق يشير إلى التزام المشتري بتخصيص السكن لمقر إقامته الرئيسي لمدة خمس (5) سنوات من تاريخ إبرام عقد البيع النهائي، ووضع رهن عقاري من الدرجة الأولى أو الثانية لفائدة الدولة ضمانا لاسترداد المساعدة الممنوحة في حالة الإخلال بالالتزام المذكور؛

الأهداف:

• محاربة السكن غير اللائق وتحسين المستوى المعيشي للأسر وتيسير الولوج للسكن؛

• تغطية الاحتياجات السكنية لفئتين اجتماعيتين(ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة)، مما سيعزز بشكل كبير الاندماج في المشاريع ويلبي ما يقرب من 70 في المائة من الطلب على السكن؛

• المساهمة في تقليص العجز السكني من خلال تعزيز القدرة على الحصول على السكن الميسر؛

• الحفاظ على مكانة القطاع في الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمته في مجال الاستثمار والرفع من الطلب على السكن؛

• تعزيز إحداث فرص الشغل السنوية في القطاع؛

• المشاركة المكثفة للقطاع الخاص، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

• تنظيم وضبط السوق العقاري.

تدبير الدعم:

• إضفاء الطابع اللامادي على عملية إدارة النظام من خلال إنشاء منصة رقمية ابتداءا من مرحلة تسجيل المستفيدين إلى مرحلة الأداء من أجل تسهيل الإجراءات للمقتنين مع ضمان الشفافية.

احترام معايير الجودة:

• بناء وحدات سكنية في احترام تام لمخططات التهيئة الجاري بها العمل وفي ملاءمة مع المعايير التقنية والجودة؛

• إحداث 12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان من أجل تنزيل برنامج دعم السكن ومواكبة عملية تجديد التخطيط العمراني والمجالي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجال الحضري والعالم القروي على حد سواء.

الملك يأمر لقجع بتنظيم أحسن مونديال في العالم

14.5 مليار درهم لتجديد ستة ملاعب وبناء واحد جديد

جلالة الملك يزف للمغاربة خبر تنظيم المغرب اسبانيا البرتغال كأس العالم 2030

زف جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بفرحة كبيرة للشعب المغربي خبر اعتماد مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم، بالإجماع، لملف المغرب - إسبانيا - البرتغال كترشيح وحيد لتنظيم كأس العالم 2030 لكرة القدم. ويمثل هذا القرار إشادة واعترافا بالمكانة الخاصة التي يحظى بها المغرب بين الأمم الكبرى.

وبهذه المناسبة، أعرب جلالة الملك عن تهانئه لمملكة إسبانيا وجمهورية البرتغال، مجددا جلالته التأكيد على التزام المملكة المغربية بالعمل، في تكامل تام، مع الهيئات المكلفة بهذا الملف في البلدان المضيفة.

جلالة الملك يدعو للتمسك بالأمل و الإرادة والطموح لضمان نجاح مونديال 2030

استقبل جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الخميس بالقصر الملكي بالرباط، فوزي لقجع الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وعينه جلالته رئيسا لـ" لجنة كأس العالم "2030.

وذكر بلاغ الديوان الملكي أن هذا التعيين يأتي عقب تصويت مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم الذي اعتمد بالإجماع ملف المغرب–إسبانيا البرتغال كترشيح وحيد لتنظيم كأس العالم 2030 لكرة القدم.

وبهذه المناسبة، أعرب جلالة الملك، حفظه الله، عن الأمل والإرادة في أن يكون تنظيم هذه التظاهرة العالمية مدفوعا بطموح قوي ينبني على مشروع قادر على ضمان النجاح الكبير لهذه الدورة".

من جهته قال رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في أول تعليقاته بعد الاستقبال الملكي الذي حظي به لتعيينه رئيسا للجنة "مونديال "2030، إن احتضان المغرب نهائيات كأس العالم 2030، إلى جانب إسبانيا والبرتغال، يعد "تتويجا لمسار تنموي قاده جلالة الملك محمد السادس بنظرة إستراتيجية منذ أزيد من 20 سنة".

وأشار المتحدث نفسه، في تصريح صحافي، عقب تعيينه من طرف الملك محمد السادس رئيسا للجنة كأس العالم 2030، إلى أن "المغرب عاش حدثا تاريخيا وسارا عندما زف الملك، أمس، خبر احتضان بلادنا المونديال، إضافة إلى إسبانيا والبرتغال".

وشدد لقجع على ضرورة مضاعفة كافة الجهود لضمان تنظيم أفضل نسخة من نهائيات كأس العالم، وترجمة الطموح الملكي إلى تنظيم أفضل حدث كروي عالمي، كما جاء في رسالة الملك محمد السادس بمناسبة تسلمه جائزة التميز لعام 2022، من طرف الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم، بكيغالي.

وكان جلالة الملك محمد السادس استبق إعلان "الفيفا" ليزف هذا الخبر السعيد إلى الشعب المغربي، أمس، حيث أشار بلاغ للديوان الملكي إلى أن "قرار اعتماد ملف المغرب-إسبانيا-البرتغال كترشيح وحيد لاستضافة كأس العالم لكرة القدم يمثل إشادة واعترافا بالمكانة الخاصة التي يحظى بها المغرب بين الأمم الكبرى".

و هنأ الاتحاد الإفريقي لكرة القدم (CAF) المغرب وشركاءه (البرتغال وإسبانيا) بقرار مجلس الفيفا بدعم استضافة كأس العالم لعام 2030 من قبلهم، وذكر الاتحاد على منصته الرسمية أن كأس العالم لعام 2030 ستأتي إلى افريقيا للمرة الثانية في تاريخها الممتد ل100 عام، عندما يستضيف المغرب بالشراكة مع البرتغال وإسبانيا كأس العالم لعام 2030.

وقال باتريس موتسيبي، رئيس الكاف: "الكاف متحمسة لتهنئة المغرب وشركائه البرتغال وإسبانيا بقرار مجلس الفيفا بدعم المغرب والبرتغال وإسبانيا لاستضافة كأس العالم لعام 2030." مضيفا "نحن واثقون من أن الشراكة بين المغرب والبرتغال وإسبانيا لاستضافة كأس العالم لعام 2030 ستكون ناجحة في عملية التقديم للفيفا وستحصل أيضا على موافقة مؤتمر الفيفا"، مشيرا إلى أن هذه الشراكة تجمع بين إفريقيا وأوروبا و"تلهمنا جميعًا للعمل معًا لجعل العالم مكانا أفضل."

وأوضح الكاف أنها تعتقد أن استضافة المغرب لكأس العالم لعام 2030 ستسهم بشكل كبير في تطوير ونمو كرة القدم في إفريقيا، وخاصة بين الشباب الأفارقة الذين يعتبرون أسرع فئة سكانية نموًا في العالم.

احتضان المونديال إنجاز عظيم من الإنجازات التاريخية تحت قيادة جلالة الملك

لأن القضية تتعلق بحدث تاريخي وإنجاز عظيم كان جلالة الملك محمد السادس، أول من أعلن عنه عبر بلاغ خاص صادر عن الديوان الملكي، وذلك بالنظر لرمزيته الكبرى، ومهابته التي لا تقاس بأي إنجاز آخر، فاحتضان نهائيات كأس العالم هو حلم كل الدول بما فيها تلك التي تعتبر ضمن الدول الكبرى، وصرفت بعض الدول الملايير السائلة من الدولارات قصد احتضانه، لكن المغرب حصل عليه كمكسب واستحقاق بالنظر للنتائج التي حققها خلال السنوات الأخيرة.

لقد تحول المغرب إلى مركز عالمي لاحتضان التظاهرات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وآخرها احتضان اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي يحضره حكام مصارف العالم، ولا يمكن منح هذا الامتياز لأية دولة، ولكن يتم تسليم احتضانه للدول القادرة على التنظيم وعلى ضمان سلامة الضيوف.

وفي هذا المجال أبان المغرب عن كعب عالي في تأمين التظاهرات الدولية وخصوصا الرياضية، ويمكن التذكير هنا بأن أمن مونديال حظي بتكليفه المديرية العامة للأمن الوطني، التي أظهرت قدرات عالية وكفاءات نادرة في سلاسة التنظيم والتأمين دون حوادث تذكر.

إن هذا الاحتضان هو اعتراف تاريخي بالمجهودات الرياضية التي قام بها المغرب تحت ريادة جلالة الملك محمد السادس، إذ أسست أكاديمية محمد السادس للرياضات لتقليد «المدرسة» في القطاع الرياضي وأعطت خريجين كثيرين أصبحوا محترفين دوليين، ومن ثمرات هذه المؤسسة الإنجازات التي حققها المنتخب الوطني لكرة القدم خلال مونديال قطر، إذ استطاع الوصول إلى نصف النهاية بفضل مجهودات كبيرة وتراكمات عظيمة، إذ أن هذه الإنجازات تم بناؤها عبر سنوات وبرؤية واضحة من جلالة الملك.

ويمكن اعتبار هذا الحدث أهم إنجاز على الإطلاق لأنه اعتراف بقوة وصلابة الملف المغربي، وهو إنجاز يعدل بين ثلاث ملفات، حيث سيشترك المغرب مع إسبانيا والبرتغال، الدولتان الإيبيريتيان، اللتان لا يفصلنا عنهما سوى بضع كيلومترات بحرية، لكن هناك اشتراك تاريخي وثقافي، بل اعتبار هذه الدول واسطة عقد التلاقح الحضاري بين القارتين الأوروبية والإفريقية.

ومن دلالات هذا الحدث أن المنظومة الرياضية العالمية تعترف بالمغرب كدولة قادرة على دخول منافسات احتضان المسابقات الدولية الكبرى، وهي النتيجة الحتمية للرؤية الملكية التي تعتمد استراتيجية الاقتحام والبناء.

والسياسة الرياضية لجلالة الملك تعتمد التكوين والتركيز على الموارد البشرية تم البنيات الأساسية من أكاديميات ومركبات رياضية بمعايير دولية كبيرة.

احتضان المغرب لمونديال 2030 .. تتويج لمسار تنموي قاده جلالة الملك بنظرة استراتيجية

أكد رئيس "لجنة كأس العالم 2030، فوزي لقجع، الخميس، أن احتضان المغرب لكأس العالم 2030 بالإضافة إلى اسبانيا والبرتغال، يعتبر تتويجا لمسار تنموي قاده جلالة الملك بنظرة استراتيجية، منذ أزيد من عقدين.

وأبرز السيد لقجع في تصريح صحفي، عقب الاستقبال الذي حظي به من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس بالقصر الملكي بالرباط، وتعيينه رئيسا للجنة كأس العالم 2030، أن المغرب عرف حدثا تاريخيا حينما زف جلالة الملك خبر احتضان المغرب لكأس العالم 2030 إلى جوار اسبانيا والبرتغال، وهو خبر استقبله جميع المغاربة بفرح وسرور.

وأضاف "نحن مدعوون اليوم إلى مضاعفة كافة الجهود للمضي قدما من أجل تنظيم أحسن نسخة لكأس العالم في التاريخ، كما جاء في رسالة جلالة الملك بمناسبة تسلم جلالته بكيغالي (رواندا) جائزة التميز لسنة 2022 للكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم. وأردف السيد لقجع قائلا " نحن عازمون جميعا لترجمة هذا الطموح الملكي من أجل تنظيم أفضل حدث كروي عالمي".

رئيس الفيفا:
مونديال 2030 رسالة للسلام والتسامح والاندماج

قال رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، جياني إنفانتينو، إن الترشيح المشترك بين المغرب، اسبانيا والبرتغال لتنظيم مونديال 2030 "رسالة للسلام والتسامح والاندماج".

وأورد بلاغ للفيفا صدر عقب اجتماع مجلسها التنفيذي، اليوم الأربعاء، عبر الفيديو، عن إنفانتينو قوله إن "قارتين- إفريقيا وأوروبا-اتحدتا ليس فقط في الاحتفال بكرة القدم ولكن أيضا في تكريس التماسك الاجتماعي والثقافي الفريد. يا لها من رسالة عظيمة للسلام والتسامح والإندماج".

وكان بلاغ للديوان الملكي قد أعلن: "يزف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بفرحة كبيرة للشعب المغربي خبر اعتماد مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم، بالإجماع، لملف المغرب- إسبانيا-البرتغال كترشيح وحيد لتنظيم كأس العالم 2030 لكرة القدم.

وأكد البلاغ أن هذا القرار يمثل إشادة واعترافا بالمكانة الخاصة التي يحظى بها المغرب بين الأمم الكبرى.

وبهذه المناسبة، أعرب جلالة الملك عن تهانئه لمملكة إسبانيا وجمهورية البرتغال، مجددا جلالته التأكيد على التزام المملكة المغربية بالعمل، في تكامل تام، مع الهيئات المكلفة بهذا الملف في البلدان المضيفة.

تخصيص ميزانية قدرها 14.5 مليار درهم لتجديد ستة ملاعب وبناء ملعب الدارالبيضاء الكبير

تعتزم الحكومة المغربية تخصيص موازنة إجمالية قدرها 14.5 مليار درهم (حوالي 1.3 مليار يورو) لتجديد ستة ملاعب وبناء واحد جديد في منطقة الدار البيضاء، لاستضافة فعاليات كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم 2025 وكأس العالم 2030، الذي ستنظمه بالتعاون مع إسبانيا والبرتغال.

وتمت الموافقة على الموازنة بموجب اتفاق وقعه وزير التربية والرياضة شكيب بن موسى والوزير المنتدب المكلف بالميزانيات فوزي لقجع والمدير العام لصندوق الإيداع والتدبير خالد سفير، في حفل ترأسه رئيس الحكومة عزيز أخنوش، بحسب بيان لرئاسة الحكومة.

وبموجب الاتفاق، سيتم تخصيص إجمالي 9.5 مليار درهم (868 مليون يورو) لتجديد ستة ملاعب على مرحلتين: مرحلة أولى بين عامي 2023 و2025 لتجديد هذه الملاعب، وفقا لمعايير الاتحاد الأفريقي لكرة القدم «كاف»، تليها مرحلة ثانية من الإصلاح (2026-2025) وفقا لمعايير الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا».

وتتعلق المخصصات بالملعب الكبير بطنجة، ومركب محمد الخامس بالدار البيضاء، والمجمع الرياضي مولاي عبد الله بالرباط، والملعب الكبير بأكادير، والملعب الكبير لمراكش، والمركب الرياضي بفاس.

ويتضمن الاتفاق أيضا موازنة قدرها 5 مليارات درهم (45 مليون أورو) لتشييد ملعب جديد ببنسليمان بمنطقة الدار البيضاء بين عامي 2025 و2028.

وأشار أخنوش، في بيان، إلى أن تنظيم كأس أفريقيا 2025 وكأس العالم 2030 مع إسبانيا والبرتغال يمثل «اعترافا بالمكانة التي يحتلها المغرب بين الأمم الكبرى».

وأكد في الوقت نفسه أن الحكومة ستظل على أهبة الاستعداد لتنفيذ كافة المشروعات وضمان نجاح تنظيم البطولتين الكرويتين.

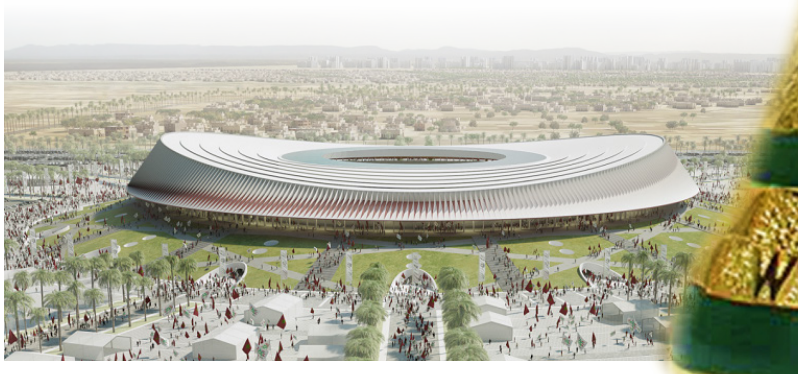

"الكاف": استضافة المغرب للمونديال ستساهم في تطوير كرة القدم في إفريقيا

قال الاتحاد الإفريقي لكرة القدم إن استضافة المغرب لمنافسات كأس العالم 2030، ستساهم بشكل كبير في تطوير كرة القدم في إفريقيا والنهوض باللعبة لا سيما وسط الشباب، جاء ذلك في بيان هنأ فيه الاتحاد الإفريقي لكرة القدم ،المغرب على الفوز باحتضان هذا العرس الكروي العالمي إلى جانب كل من اسبانيا والبرتغال.

ونقل البيان عن رئيس الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، باتريس موتسيبي قوله: "يسعد (الكاف) أن يهنئ المغرب وشركائه البرتغال وإسبانيا على قرار مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) اختيار البلدان الثلاثة لاحتضان كأس العالم 2030.

وأضاف " نحن على يقين بأن شراكة المغرب والبرتغال وإسبانيا في تنظيم مونديال 2030 ستكون ناجحة.

وأشار البيان الى أن بطولة كأس العالم لكرة القدم ستنظم للمرة الثانية في إفريقيا في تاريخ كأس العالم الممتد على مدى مائة عام، عندما يحتضن المغرب بشراكة مع البرتغال وإسبانيا نسخة 2030

وزف الملك محمد السادس، خبر اعتماد اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لكرة القدم بالإجماع، ملف المغرب-إسبانيا-البرتغال كترشيح وحيد لتنظيم كأس العالم 2030 لكرة القدم، مؤكدا أن "القرار يمثل إشادة واعترافا بالمكانة الخاصة التي يحظى بها المغرب بين الأمم الكبرى.

وبهذه المناسبة، أعرب بلاغ للديوان الملكي، "عن تهانئه لمملكة إسبانيا وجمهورية البرتغال، مجدداً التأكيد على التزام المملكة المغربية بالعمل، في تكامل تام، مع الهيئات المكلفة بهذا الملف في البلدان المضيفة.

وكانت المملكة المغربية، قد قررت للمرة السادسة في تاريخها، التقدم بطلب الترشح لاستضافة نهائيات كأس العالم 2030، في ملف مشترك مع كل من إسبانيا والبرتغال، كأول ملف في تاريخ كرة القدم بين دول من قارتين مختلفتين.

كما أسند الملك محمد السادس رئاسة اللجنة المكلفة بترشيح المغرب لتنظيم مونديال 2030 لكرة القدم، في إطار الترشيح المشترك المغرب-إسبانيا-البرتغال، لفوزي لقجع الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

وأعلن الملك محمد السادس بتاريخ 14 مارس عن ترشح المغرب بشكل رسمي لاتضافة نهائيات كأس العالم 2030، في ملف مشترك مع كل من إسبانيا والبرتغال.

رؤية جلالة الملك لتعديل مدونة الأسرة

أمير المؤمنين لا يحل ما حرم الله ولا يحـرم ما أحـل الله

جلالة الملك يأمر الحكومة بإعادة النظر في مدونة الأسرة

وجه أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رسالة سامية إلى رئيس الحكومة، تتعلق بإعادة النظر في مدونة الأسرة.

وذكر بلاغ للديوان الملكي أن هذه الرسالة الملكية تفعيلا للقرار السامي الذي أعلن عنه جلالته في خطاب العرش لسنة 2022، وتجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها ، أعزه الله ، للنهوض بقضايا المرأة وللأسرة بشكل عام.

وبموازاة مع تكليف جلالة الملك، حفظه الله، للسيد رئيس الحكومة، من خلال هذه الرسالة، فقد أسند جلالته الإشراف العملي على إعداد هذا الإصلاح الهام، بشكل جماعي ومشترك، لكل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وذلك بالنظر لمركزية الأبعاد القانونية والقضائية لهذا الموضوع.

كما دعا جلالته المؤسسات المذكورة إلى أن تشرك بشكل وثيق في هذا الإصلاح الهيئات الأخرى المعنية بهذا الموضوع بصفة مباشرة، وفي مقدمتها المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مع الانفتاح أيضا على هيئات وفعاليات المجتمع المدني والباحثين والمختصين.

وتقضي التعليمات الملكية السامية، برفع مقترحات التعديلات التي ستنبثق عن هذه المشاورات التشاركية الواسعة، إلى النظر السامي لجلالة الملك، أمير المؤمنين، والضامن لحقوق وحريات المواطنين، في أجل أقصاه ستة أشهر، وذلك قبل إعداد الحكومة لمشروع قانون في هذا الشأن، وعرضه على مصادقة البرلمان.

إمارة المؤمنين ضامن للخط العام وللعناوين الكبرى للإصلاح

عندما طالب جلالة الملك محمد السادس بتعديل مدونة الأسرة فإن الرؤية واضحة كالمحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا مغرض أو متلبس بالإصلاح أو صاحب أجندة، لكن جلالة الملك ومن خلال الرسالة، التي وجهها إلى رئيس الحكومة، أوضح أن إمارة المؤمنين ضامن للخط العام وللعناوين الكبرى للإصلاح، لكن الإنجاز لن يكون إلا بطريقة التشاور والاختيار وعبر المؤسسات المعنية بالأسرة والحقوق ضمانا للفعالية والشفافية بل والجدة في الطرح، لأن تعديل المدونة هو استجابة للتحولات التي يعرفها المجتمع، لأن القوانين هي إجابة عن حاجات المجتمع.

وحرصت الرسالة الملكية على إسناد الإشراف العملي على إعداد هذا الإصلاح الهام، بشكل جماعي ومشترك، لكل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وذلك بالنظر لمركزية الأبعاد القانونية والقضائية لهذا الموضوع.

وحتى لا تكون المؤسسات مهيمنة على هذا الإصلاح فقد أعطى الأوامر أن تشرك بشكل وثيق في هذا الإصلاح الهيئات الأخرى المعنية بهذا الموضوع بصفة مباشرة، وفي مقدمتها المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مع الانفتاح أيضا على هيئات وفعاليات المجتمع المدني والباحثين والمختصين.

اللجنة بعدما تنجز عملها ترفع مقترحاتها المنبثقة عن التعديلات إلى جلالة الملك أمير المؤمنين، والضامن لحقوق وحريات المواطنين، في أجل أقصاه ستة أشهر، وذلك قبل إعداد الحكومة لمشروع قانون في هذا الشأن، وعرضه على مصادقة البرلمان.

الرسائل الملكية بما خطاب تأسيسي لا تترك للكلمات أن تصدر بشكل عفوي ولكنها مضبوطة. فأولا أصرت على أن المجلس العلمي الأعلى هو أول مؤسسة مشاركة في الإنجاز. وأصرت الرسالة على هذه الصفة «جلالة الملك أمير المؤمنين». هناك جمع واضح بين الثابت والمتحول بل التركيز على «الثابت المتحول». إمارة المؤمنين اجتهاد متواصل في الزمان والمكان وعنوان للفكر المتحرك.

فعندما تحدث وزير على أن تعديل مدونة الأسرة ينبغي أن يتم في ظل الثوابت. شن عليه معارضوه هجوما. وهم محقون في القول يتعويم مفهوم الثوابت، لكن سقطوا في تعويم المتحرك أو المتحول، فالحديث عن الأسرة أو أي مفهوم آخر في ظل قاعدة «الثابت والمتحول» ستؤدي إلى نزاع ناتج عن سوء فهم للحركة عموما ولحركة التاريخ خصوصا، والحل هو الحديث عنه في ظل قاعدة «الثابت المتحول»، كما قلنا سابقا، في هذا الموقع.

سوء الفهم الكبير هذا هو الضريبة التي نؤديها نتيجة هيمنة فكرة الثبات في الجوهر على حركة الفكر في العالم الإسلامي، بينما تم تهميش القائل بالحركة في جوهر الأشياء، وهي تعني قبل الفكر وفي عالم المادة، أن الأشياء بقدر ما تعرف تحولات في الشكل والكم وفي المكان هي في حركة ذاتية مستمرة، وهذه العملية تنطبق على الفكر حيث كل جواهر الأفكار، التي نعتقد أنها ثابتة أو نريدها كذلك، هي في جوهرها تتحرك ذاتيا.

فالمؤمنون بالثبات متكلسون على أفكار هي في حقيقتها لا يمكن أن تكون ثابتة، بمعنى أنهم يعيشون على حال الفكرة في الزمن، أي لما كانت على وضعها في الماضي، وهي لم تبق كذلك لأن جوهرها تغير، والمؤمنون بالتحول لا يرون من القضية سوى قشورها التي تبدلت ويغيب عنهم جوهرها الذي هو في حركة دائمة ودائبة.

جلالة الملك يعمل على تحصين الأسرة بالمشاريع والإصلاحات الكبرى

أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الجمعة بالرباط، أن جلالته ما فتئ يعمل على تحصين الأسرة بالمشاريع والإصلاحات الكبرى.

وأوضح جلالة الملك، في الخطاب السامي الذي وجهه لأعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، أنه ما فتئ يعمل جلالته على تحصين الأسرة بالمشاريع والإصلاحات الكبرى، ومن بينها «ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي نعتبره دعامة أساسية، لنموذجنا الاجتماعي والتنموي».

وأبرز جلالة الملك أن «الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، حسب الدستور، لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها»، مذكرا بأنه «في إطار هذه القيم الوطنية، التي تقدس الأسرة والروابط العائلية، تندرج الرسالة التي وجهناها إلى رئيس الحكومة، بخصوص مراجعة مدونة الأسرة».

وأشار جلالة الملك إلى أنه سيتم الشروع في نهاية هذه السنة، في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر. وتابع صاحب الجلالة أنه تجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، «فقد قررنا ألا يقتصر هذا البرنامج، على التعويضات العائلية فقط؛ بل حرصنا على أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة»، مشيرا جلالته إلى أن هذا الدعم يهم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وأوضح جلالة الملك أنه بفضل أثره المباشر، سيساهم هذا البرنامج، في الرفع من المستوى المعيشي للعائلات المستهدفة، وفي محاربة الفقر والهشاشة، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية.

وقال جلالته إن «المجتمع يكون أكثر إنتاجا وأكثر مبادرة، عندما يكون أكثر تضامنا، وأكثر تحصينا أمام الطوارئ والتقلبات الظرفية»، مؤكدا أنه «قد وجهنا الحكومة لتنزيل هذا البرنامج، وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون - الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي صادق عليه البرلمان».

وشدد جلالة الملك على ضرورة تفعيل هذا البرنامج بطريقة تدريجية، تراعي تطور الاعتمادات المالية المرصودة، وتحدد المستوى الأمثل للتغطية، ومبالغ التحويلات المالية وكيفيات تدبيرها، مضيفا جلالته أنه «ينبغي أن يشكل نموذجا ناجحا في تنزيله، على أساس نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، وأن يستفيد من الفعالية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة».

وفي هذا الإطار، أكد صاحب الجلالة على ضرورة احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف، ومنح الدعم لمن يستحقه، داعيا الحكومة، للعمل على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل.

كما أكد جلالته على «ضرورة اعتماد حكامة جيدة لهذا المشروع، في كل أبعاده، وأن يتم وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر».

رصد اختلالات مدونة الأسرة الحالية

شدد محمد عبد النباوي، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، على أن "صدور مدونة الأسرة في بلادنا شكل محطة فارقة في مجال حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حماية حقوق المرأة والطفل، حيث عملت المدونة على الموازنة بين روح العصر والتطور، والالتزام بأحكام الشرع، فجمعت في أحكامها بين منظومة الحقوق كما هي متعارف عليها دوليا وبين القيم الإسلامية السمحة والاجتهاد الفقهي الرصين".

وأضاف عبد النباوي خلال مشاركته في ندوة وطنية حول "المساواة والعدل في الأسرة المغربية"، أن "المدونة استطاعت تكريس المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات في العديد من صورها، سواء عند إبرام عقد الزواج، حيث أصبحت الراشدة تعقد على نفسها بدون ولي، شأنها شأن الرجل، أو خلال العلاقة الزوجية عبر إقرار المدونة للمسؤولية المشتركة للزوجين تجاه أطفالهما فيما يخص الرعاية والحماية والتوجيه، أو بعد انحلال الرابطة الزوجية من خلال إقرار آليات انفصال توافقية لم يتضمنها قانون الأحوال الشخصية من قبل".

وأشار عبد النباوي، أن "الدستور أقر في الفصل 19 منه تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة فيه وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها، على أن تسعى الدولة في كل مشاريعها إلى تحقيق مبدأ المناصفة والمساواة بين الرجال والنساء".

وقال الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، "بعد مرور قرابة عقدين على تطبيق مدونة الأسرة، وبالنظر لما تعرفه حقوق الإنسان من دينامية مضطردة في ظل مجتمع يتطور باستمرار في اتجاه تعزيز مكانة المرأة ودعم حقوق الطفل، بات من الضروري تقييم نجاعة أحكام المدونة في حماية الأسرة من جهة، ومدى ملاءمتها لمبادئ المساواة والمناصفة التي نص عليها دستور 2011 من جهة أخرى".

وأكد عبد النباوي أن المراجعة ستتوقف على الثغرات القانونية، واختلالات النصوص، كما ستعالج القراءات القانونية والقضائية التي لا تنسجم مع حاجيات المجتمع ولا تمضي في نسق مبادئ الدستور، وستكون قراءة جديدة لمدونة قال عنها الملك محمد السادس إنها "مدونة الأسرة كلها"، مضيفا أن هذه القراءة ستستحضر الاجتهاد والعمل القضائي المناسب للمجتمع ولرفاه الأسرة واستقرارها، وستجد حلولا تشريعية واضحة للقضايا الخلافية، وذلك كله في إطار التمسك بمبادئ الشريعة السمحة وانسجاما مع دستور المملكة، تحقيقا للعدل والإنصاف وحماية لأطراف الأسرة.

من جهته كشف مولاي الحسن الداكي الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة بندوة «المساواة والعدل في الأسرة المغربية»، أن الملتمسات الرامية لرفض تزويج القاصر برسم سنة 2021 بلغت ما نسبته 69,94 في المائة من مجموع الملتمسات المقدمة في الموضوع. في حين شكلت هذه النسبة 36 في المائة سنة 2018، و58,4 في المائة سنة 2019 و 65 في المائة سنة 2020، وقد انعكس هذا المنحى الإيجابي كذلك على مستوى الإحصاء العام لأذونات زواج القاصر، والذي عرف انخفاضا مضطردا برسم السنوات 2018 و2019 و2020 و2021 مقارنة بسنة 2017.

وقال الداكي، أنه إذا كان تطبيق مدونة الأسرة التي انصرم على دخولها حيز التنفيذ ما يزيد عن 18 سنة، وهي مدة كافية من الناحية العلمية لتقييم هذا النص، يفرض على جميع المهتمين القيام بوقفة تأمل لرصد المكتسبات، والكشف عن مكامن الاختلالات واستحضار المستجدات الوطنية والدولية؛ فإن تحقيق هذا الرهان لن تكتمل معالمه إلا إذا تم تبني قراءة تستحضر أبعاد وآثار هذا التطبيق على المغاربة جميعا، ومكونات الأسرة برمتها من نساء وأطفال ومسنين بمن فيهم من هم في وضعية إعاقة، ذلك أن معيار نجاح قانون الأسرة يتوقف بالضرورة على مقاربته لكافة الإشكالات التي تمس مصالح الأسرة ومراعاته لمبادئ المساواة والعدل والانصاف.

وأفاد الداكي، أن رئاسة النيابة العامة عملت منذ تأسيسها على إيلاء حماية الأسرة أهمية قصوى، وجعلتها في مقدمة الأوراش التي يتعين الحرص على تتبعها من خلال تدخل النيابة العامة بمحاكم المملكة، وقد تجلى هذا الحرص منذ صدور أول منشور لرئيس النيابة العامة، الذي اعتبر حماية الأسرة، والفئات الخاصة من أولويات السياسة الجنائية، وخاصة حماية الأطفال والنساء.

وقد واكبت رئاسة النيابة العامة مواضيع الأسرة بحرص شديد سعت من خلاله إلى تفعيل أدوار النيابة العامة في قضايا الأسرة عموما وتعزيز حضورها وحرصها على مصالح أفرادها جميعا وتعزيز مكانتهم القانونية من مقاربة مواكبة ومؤازرة الطرف المستحق للحماية، كما في قضايا النفقة والحضانة أو الطلاق أو التعدد أو الزواج المختلط ومن مقاربة الحرص على تحقيق مبدأي المساواة والعدل.

وشدد الداكي، أن موضوع الزواج المبكر شكل إحدى اهتماماتها ذات الأولوية حيث جعلته في مقدمة انشغالها لتعزيز حماية الطفل والأسرة اقتناعا بأن زواج من لا أهلية له تترتب عنه أسرة يخشى على تماسكها كما يخشى من أثر ذلك على المجتمع برمته، وعبرت رئاسة النيابة العامة عن ذلك من خلال سعيها لتطوير دور قضاة النيابة العامة والرفع من قدراتهم المعرفية في هذا المجال، كما سعت إلى طرح الموضوع واسعا للنقاش مع باقي المتدخلين فيه في عدد من اللقاءات الدراسية التي نظمتها، وأصدرت ثلاث دوريات في الموضوع ضمنتها توجيهاتها للنيابات العامة، والتي تهدف بالأساس إلى تفاعلها بإيجابية مع جميع قضايا الأسرة، وإلى استحضار المصالح الفضلى للأطفال وحقوقهم في المقام الأول.

إعداد تصور قانوني جديد لمدونة الأسرة يرفع إلى جلالة الملك

تتجه الحكومة الى الدخول في مرحلة السرعة القصوى لإعداد تصور قانوني جديد لمدونة الأسرة يرفع الى جلالة الملك في مهلة حددها جلالته في ستة اشهر، مع إشراك علماء الدين بالمجلس العلمي الأعلى و قضاة المملكة وخبراء و حقوقيون للخروج بمدونة تتجاوز الاختلالات و المعيقات التي عرفتها المدونة، وتنتصر للترابط الأسري كما اكد على ذلك جلالة الملك في خطاب العرش بالدعوة الى تقوية الترابط العائلي كقيم مغربية خالصة تنتج مجتمعا متماسكا قويا.

وتسارع الحكومة أمام امتحان الأمر الملكي الذي وجه من خلاله أمير المؤمنين، رسالة سامية إلى رئيس الحكومة، تتعلق بإعادة النظر في مدونة الأسرة، تفعيلا للقرار السامي الذي أعلن عنه جلالته في خطاب العرش لسنة 2022، وتجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها، أعزه الله، للنهوض بقضايا المرأة وللأسرة بشكل عام، حيث أسند جلالته الإشراف العملي على إعداد هذا الإصلاح الهام، بشكل جماعي ومشترك، لكل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وذلك بالنظر لمركزية الأبعاد القانونية والقضائية لهذا الموضوع.

و دعا جلالته المؤسسات المذكورة إلى أن تشرك بشكل وثيق في هذا الإصلاح الهيئات الأخرى المعنية بهذا الموضوع بصفة مباشرة، وفي مقدمتها المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مع الانفتاح أيضا على هيئات وفعاليات المجتمع المدني والباحثين والمختصين، وتقضي التعليمات الملكية السامية، برفع مقترحات التعديلات التي ستنبثق عن هذه المشاورات التشاركية الواسعة، إلى النظر السامي لجلالة الملك، أمير المؤمنين، والضامن لحقوق وحريات المواطنين، في أجل أقصاه ستة أشهر، وذلك قبل إعداد الحكومة لمشروع قانون في هذا الشأن، وعرضه على مصادقة البرلمان".

من جهتها أشادت منظمة المرأة الاستقلالية، بالتوجيه الملكي السامي للحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة، داعية إلى النأي عن المزايدات السياسية وعن محاولات احتكار قراءات معينة للنصوص الدينية في التعاطي مع هذا الإصلاح المجتمعي، وعبرت المنظمة، عن اعتزازها بالمقاربة الملكية في إصلاح مدونة الأسرة سواء من خلال ما تضمنه بلاغ الديوان الملكي، وبما تضمنه خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش المجيد.

وأكدت المنظمة، أن هذا التوجيه السامي يشكل لبنة مركزية في مسار الإصلاحات الحقوقية التي عرفتها بلادنا، منذ تولي جلالة الملك عرش أسلافه المنعمين، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق المرأة المغربية التي عرفت وضعيتها على عهد جلالته ثورة حقيقية في شتى المجالات.

ودعت منظمة المرأة الاستقلالية إلى النأي عن المزايدات السياسية وعن محاولات احتكار قراءات معينة للنصوص الدينية في التعاطي مع هذا الإصلاح المجتمعي.

وشددت المنظمة التابعة لحزب الاستقلال على أن ما ينبغي أن يحكم على الدوام النقاش حول هذا الموضوع هو ما تضمنه خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش؛ حيث قال جلالة الملك "وبصفتي أميرا للمؤمنين فإني لن أحل ما حرم الله، ولن أحرم ما أحل الله، لا سيما في المسائل التي تؤطرها نصوص قرآنية قطعية".

وثمنت منظمة المرأة الاستقلالية دعوة جلالة الملك إلى إشراك الهيئات المعنية بصفة مباشرة بهذا الموضوع وفي مقدمتها المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن وبالإدماج الاجتماعي وبالأسرة، وتؤكد أن هذا الطابع التعددي والتشاركي يشكل ضمانة أساس من أجل إغناء التوصيات التي سوف ترفع إلى جلالة الملك.

ووجه أمير المؤمنين، الملك محمد السادس، رسالة سامية إلى رئيس الحكومة، تتعلق بإعادة النظر في مدونة الأسرة.

الداكي يصف إقرار مدونة الأسرة بالثورة الاجتماعية هادئة

أكد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، الحسن الداكي، أن «إقرار مدونة الأسرة شكل منعطفا تاريخيا بامتياز، وثورة اجتماعية هادئة وقع الإجماع عليها من لدن كل أطياف المجتمع».

وأوضح الداكي، في كلمة له خلال افتتاح أشغال لقاء تواصلي لتقديم نتائج دراسة تشخيصية حول زواج القاصر، أن هذه المدونة انضافت إلى أسس بناء المشروع المجتمعي، الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس بحكمة وتبصر، واندرجت في سياق العناية المولوية بالأسرة عموما، وبوضعية المرأة والطفل، على الخصوص، والتي تمت ترجمتها من خلال العديد من الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية والتشريعية، الرامية إلى وضع الأسرة في مكانتها اللائقة داخل المجتمع، وجعلها بكيفية فعلية في محور التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما تأكد أيضا بجعلها في محور النموذج التنموي الجديد، الذي أطلقه جلالته من أجل أفق تنموي حداثي أصلح للمجتمع المغربي.

وأشار الى أن الأسرة، المعول عليها كرافعة للمجتمع، لا يمكن أن ترتكز إلا على الزواج القائم على أسس سليمة، والذي يستطيع طرفاه تحمل المسؤولية والأعباء المترتبة عنه لتحقيق توازن الأسرة، مبرزا تواصل انخراط رئاسة النيابة العامة في الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لزواج القاصر، بالانفتاح على الجهات الفاعلة والمعنية بالموضوع، حيث بادرت، في هذا الصدد، إلى توقيع اتفاقية إطار للشراكة والتعاون مع قطاع التربية الوطنية، تنفيذا للالتزامات المشتركة المضمنة في إعلان مراكش 2020، الذي تم إطلاقه تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالا مريم.

ومن بين الأهداف الأساسية لهذه الاتفاقية، يضيف الداكي، هناك ضمان متابعة الفتيات تمدرسهن إلى نهاية التعليم الإلزامي، من أجل الوقاية من زواج القاصرات، وذلك انطلاقا من قناعة واقعية مفادها أن الهدر المدرسي يشكل رافدا أساسيا لتزويج القاصرات.

وأبرز أن هذه الجهود تأكدت نجاعتها وفعاليتها عند التقييم، حيث أسفرت عن استرجاع ما يقارب 2000 فتاة انقطعن فعلا عن الدراسة بجهة مراكش - آسفي لوحدها، وتمت إعادتهن إلى مقاعد الدراسة، مضيفا أنه استكمالا للجهود الحثيثة التي تبذلها رئاسة النيابة العامة، على مستوى التأطير، والتكوين، وتعزيز القدرات المعرفية، وتتويجا لرؤيتها الاستراتيجية والشاملة لحماية الأسرة عموما، وحماية الطفل على وجه الخصوص، عملت على إعداد دراسة تشخيصية حول زواج القاصر.

وأوضح أن هذه الدراسة تجسد أرضية بالغة الأهمية، مبنية على معطيات علمية دقيقة مستقاة من واقع الممارسة العملية بالمحاكم في قضايا زواج القاصر، التي تناولتها بالتحليل في محور أول، لتعمل في محور ثان على البحث في المعطيات الميدانية ذات الصلة بالقاصرات موضوع هذا الزواج، حيث استقرأت خصوصية محيطهن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وتابع أنه «من نقط القصور التي وقفت عليها دراسة المعطيات القضائية، هناك ضعف اللجوء للمساعدات الاجتماعيات بالمحاكم، لإجراء الأبحاث الاجتماعية في ملفات زواج القاصر بنسبة لا تتجاوز 12 في المائة، كما أن نسبة كبيرة من الأذونات بزواج القاصر لا يتم اللجوء فيها إلى الخبرة الطبية بنسبة تتجاوز 43 في المائة، علما أن كلا من الخبرة الطبية والبحث.

« شراء الحبس» في قانون العقوبات البديلة الجديد

وهبي يعبر عن رفضه لسعي البعض لمحاولة تسييس الأمر وربطه بالفقر والغنى

صادق مجلس النواب، في جلسة عمومية، بالأغلبية على مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة، بعد البت في التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعة النيابية، وذلك بحضور وزير العدل عبد اللطيف وهبي.

وحظي مشروع قانون العقوبات البديلة، الذي ينص على "شراء أيام السجن"، أو ما يسميه القانون بعقوبة "الغرامة المالية"، بموافقة 115 نائبا عن فرق الأغلبية، بينما عارضه 41 نائبا عن فرق ومجموعة المعارضة، في حين امتنع 4 نواب عن الامتناع.

في هذا الإطار، أكد وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، أن النقاش المجتمعي الواسع المثار حول مشروع قانون البديلة خصوصا فيما يتعلق ببديل الغرامة المالية (شراء أيام السجن) أمر مهم للغاية، معبرا عن رفضه لسعي البعض لمحاولة تسييس الأمر وربطه بالفقر والغنى.

وقال وهبي بمناسبة تقديم مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة، أمام مجلس النواب، ، "ما أثاره هذا المشروع من نقاش مجتمعي واسع تتبعه العديد من المهتمين داخل وخارج أرض الوطن لدرجة إثارته لي في مناسبات ومحافل إقليمية ودولية، وهو أمر مهم للغاية".

وسجل أن "ما يحز في النفس سعي البعض إلى محاولة تسييس الأمر تحت شعارات مغرضة خاصة فيما يتعلق ببديل الغرامة اليومية تربطها تارة بالفقر والغنى وتارة أخرى بالردع وتحقيق الأمن، غير مستحضرة أن الجريمة وزجر وتأهيل مرتكبيها لم تحكمها يوما ثنائية الفقر والغنى ولم يكن التاريخ الطويل للعقوبة السالبة للحرية جوابا شافيا لها".

وسجل وزير العدل، أنه لولا دعم رئيس الحكومة والأمين العام للحكومة، لما مر هذا القانون في المجلس الحكومي، مضيفا بقوله: "للتاريخ موقف رئيس الحكومة كان قويا في الوقت الذي اعترض فيه الجميع على مشروع القانون وكان لديهم تخوف كبير منه، ولكن يجب أن نواجه مشاكلنا بصراحة وجرأة".

ونبه الفريق الحركي بمجلس النواب، إلى أن "شراء العقوبة، تحت مسمى الغرامة اليومية، الذي يتضمنه المشروع بعد إدخال تعديل عليه من طرف الأغلبية، يناقض هدف التقليص من الجريمة".

كما سجل الفريق البرلماني المعارض إلى أنه "يضرب مبدأ المساواة المكرس في الوثيقة الدستورية، بحيث أن من له المال سيكون خارج أسوار السجون، وفي المقابل ستبقى السجون مسكنا للفقراء فقط".

عرف المشروع العقوبات البديلة بالعقوبات التي يحكم بها بديلا للعقوبات السالبة للحرية في الجنح التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها خمس سنوات حبسا نافذا، وتخول للمحكوم عليه تنفيذ بعض الالتزامات المفروضة عليه مقابل حريته وفق شروط محكمة.

وتم إقرار مجموعة من العقوبات البديلة بعد الاطلاع على العديد من التجارب المقارنة ومراعاة خصوصية المجتمع المغربي لكي تكون ناجعة وقابلة للتنفيذ وتحقق الغاية المتوخاة منها، فيما تم استثناء الجرائم التي لا يحكم فسها بالعقوبات البديلة نظرا لخطورتها وأخذا بعين الاعتبار حالات العود التي لا يتحقق فيها الردع المطلوب.

أنواع العقوبات البديلة

ميز المشروع المتعلق بالعقوبات البديلة بين ثلاثة أنواع من البدائل، بداية بالعمل لأجل المنفعة العامة، حيث اعتبر المشروع أن هذه العقوبة البديلة هي إحدى أهم البدائل التي تبنتها السياسات العقابية المعاصرة كبديل عن العقوبات السالبة للحرية خاصة القصيرة المدة، وهي العقوبة التي تصدرها جهة قضائية مختصة تتمثل في قيام الجاني بعمل يعود بالفائدة على المجتمع تكفيرا عن الخطأ الذي صدر منه دون أن يتقاضى أجرا على ذلك العمل.

واشترط المشروع في العمل بهذا البديل بلوغ المحكوم عليه سن 15 سنة كأدنى حد من وقت صدور الحكم وأن لا تتجاوز العقوبة المنطوق بها خمس سنوات حبسا نافذا.

كما اعتبر العمل المحكوم به لأجل المنفعة العامة عملا غير مؤدى عنه وينجز لفائدة مصالح الدولة أو مؤسسات أو هيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة أو المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخيرية أو دور العبادة أو غيرها من المؤسسات أو الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية العاملة لفائدة الصالح العام لمدة تتراوح بين 40 و1000 ساعة، كما خص المحكمة بتحديد ساعات العمل لأجل المنفعة العامة.

وبالنسبة لعدد ساعات العمل الخاصة بهذا البديل العقابي، فتتحدد في ساعتين من العمل مقابل كل يوم من مدة العقوبة الحبسية، حيث ويلتزم المحكوم عليه بتنفيذ هذا العمل داخل أجل لا يتجاوز سنة واحدة من تاريخ صدور المقرر التنفيذي المشار إليه بالمادة 647-2 من هذا المشروع، ويمكن تمديد هذا الأجل لمدة مماثلة مرة واحدة بقرار صادر عن قاضي تطبيق العقوبات ، بطلب من المحكوم عليه أو من له مصلحة في ذلك.

أما بالنسبة للأحداث فإن العمل لأجل المنفعة العامة لا يعمل به في حالة الأشخاص الذين هم دون 15 سنة، لكن في حالة ما إذا قررت المحكمة الحكم بعقوبة حبسية وفقا للمادة 482 من قانون المسطرة الجنائية، يمكن للحدث أن يستبدلها بعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة.

المراقبة الإلكترونية

نص المشروع على أن المراقبة الإلكترونية تعتبر من الوسائل المستحدثة في السياسة العقابية ومن أهم ما أفرزه التقدم التكنولوجي، والذي انعكس بدوره على السياسة العقابية في معظم الأنظمة العقابية المعاصرة التي أخذت به، مشيرا إلى أن تطبيق نظام المراقبة الإلكترونية يحقق قدراً كبيراً من التوازن بين حقوق وحريات الأفراد والمصلحة العامة المتمثلة في سعي الدولة إلى زجر مرتكب الجريمة.

وأكد المشروع ذاته أن نظام المراقبة الإلكترونية هو أحد أهم بدائل العقوبات السالبة للحرية ومن – شأنه تجنب مساوئ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، ويترتب على هذا النظام إطلاق سراح المحكوم عليه في الوسط الحر مع إخضاعه لعدد من الالتزامات ومراقبته عن بعد، ويتحقق ذلك فنيا عن طريق ارتداء المحكوم عليه قيد إلكتروني يوضع بمعصم المعني بالأمر أو ساقه أو على جزء آخر من جسده بشكل يسمح برصد تحركاته داخل الحدود الترابية المحددة له.

وتمت الإحالة على نص تنظيمي لتحديد كيفيات تدبير القيد الإلكتروني والمصاريف التي يمكن فرضها على المحكوم عليه بهذا الخصوص.

تقييد بعض الحقوق وفرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية

اشترط المشروع للعمل بهذا البديل في الحالات التي لا تتجاوز مدة العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها خمس سنوات، وعبر عنها المشروع في الفقرة الأولى من الفصل 35-11 حيث نص على أنه يمكن للمحكمة أن تحكم بالعقوبة المقيدة لبعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية، بديلا للعقوبات السالبة للحرية.

في حين نص على اختبار المحكوم عليه والتأكد من استعداده لتقويم سلوكه واستجابته لإعادة الإدماج وذلك بمقتضى الفقرة الثانية من الفصل 35-11، كما نص الفصل 35-12 على العقوبات المقيدة لبعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية والتي يمكن للمحكمة أن تحكم بواحدة منها أو أكثر.

ومن بين هذه العقوبات، "مزاولة المحكوم عليه نشاطا مهنيا محددا أو تتبعه دراسة أو تأهيلا مهنيا محددا"، ويهدف المشروع من خلال هذا الإجراء إلى توجيه المحكوم عليه نحو التأهيل والتكوين على مستوى المهن والحرف التي تتلاءم وإمكانياته المعرفية إما بتقييده بمزاولة نشاط مهني معين أو تتبعه دراسة معينة أو تكوين معين.

كما نص هذا المقتضى على "إقامة المحكوم عليه بمكان محدد والتزامه بعدم مغادرته، أو بعدم مغادرته في أوقات معينة، أو منعه من ارتياد أماكن معينة، أو من عدم ارتيادها في أوقات معينة"، والغاية من هذا الإجراء هي وضع قيود على تحركات المحكوم عليه حسب الجريمة التي اقترفها ومدى خطورتها على المجتمع وإلزامه بعدم المغادرة كليا من مكان محدد أو بعدم مغادرته في أوقات محددة.

ومن العقوبات أيضا، فرض رقابة يلزم بموجبها المحكوم عليه، من قبل قاضي تطبيق العقوبات، بالتقدم في مواعيد محددة، إما إلى المؤسسة السجنية وإما إلى مقر الشرطة أو الدرك الملكي أو مكتب المساعدة الاجتماعية بالمحكمة؛ مع التعهد بعدم التعرض أو الاتصال بالأشخاص ضحايا الجريمة بأي وسيلة كانت.

واتجه المشروع من جهة أخرى إلى وضع آليات محكمة لتنفيذها وتأطير اختصاصات الجهات المتدخلة، لا سيما من خلال إسناد مسألة تنفيذها إلى قاضي تطبيق العقوبات وتتبع تنفيذها للإدارة المكلفة بالسجون كل حسب الاختصاصات المسندة إليه من خلال منح مجموعة من الصلاحيات.

ونص المشروع على السهر على تنفيذ العقوبات البديلة وإشعار النيابة العامة بكل إخلال في تنفيذها؛ وتمديد الأجل الذي يتعين فيه على المحكوم عليه تنفيذ العقوبات البديلة؛ مع الأمر بتنفيذ العقوبة الأصلية أو ما تبقى منها أو في حالة الامتناع عن تنفيذ العقوبات البديلة أو الإخلال بها خلال مدة تنفيذها؛ والنظر في التقارير المتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة التي تعرض عليه واتخاذ ما يراه مناسبا بشأنها.

«كوكايين الفقراء» يغزو المدن المغربية

لفتيت يكشف عن التدخلات الأمنية لمواجهة المخدرات على رأسها «البوفا»

كشف عبد الوفي لفتيت وزير الداخلية ، عن عمليات وتدخلات المصالح الأمنية لمواجهة ترويج وحيازة المخدرات ومحاربة الإدمان عليها، وأكد الوزير في هذا السياق أنه على المستوى الحضري تم خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2022 إلى 31 يوليوز 2023 تسجيل 156.552 قضية مرتبطة بحيازة واستهلاك وترويج المخدرات، تم على إثرها توقيف 204.761 شخصا وإحالتهم على العدالة. وأبرز لفتيت، في جواب عن سؤال برلماني ، أنه على المستوى القروي تم خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 31 يوليوز 2023 تسجيل 5841 قضية مرتبطة بحيازة واستهلاك وترويج المخدرات، نتج عنها توقيف 7037 شخصا وإحالتهم على العدالة، وبخصوص مخدر "البوفا"، فقد تم منذ فاتح يناير 2020 تسجيل حوالي 350 قضية وحجز حوالي 04 كيلوغرامات من هذا المخدر.

أوضح لفتيت، ان مختلف المصالح الأمنية، بتنسيق مع السلطات المحلية، لا تدخر جهدا في محاربة جميع أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية والجرائم المرتبطة بها، بما في ذلك الأنواع الجديدة من المخدرات المستحدثة كـ"البوفا" أو "الكراك"، نظرا لما تشكله من تحديات أمنية ومخاطر إجرامية تمس بالأمن والنظام العامين.

ولفت إلى أن المعالجة الأمنية لهذه الظاهرة والجرائم المرتبطة بها تنطلق من رؤية شمولية ترتكز على تقليص العرض، من خلال تعزيز المراقبة على مستوى المناطق الحدودية، وتعزيز المراقبة الطرقية لمحاربة ترويج المخدرات، كما ترتكز هذه الرؤية، يضيف الوزير، على تقليص الطلب عبر اتخاذ تدابير وقائية عن طريق القيام بحملات تطهيرية وتشديد المراقبة على الأماكن العمومية، بما فيها المقاهي والملاهي ودور اللعب التي يرتادها الشباب والقاصرون، وكذا القيام بحملات للتحسيس بمخاطر تعاطي المخدرات والإدمان عليها، خاصة في صفوف التلاميذ.

وشنت المديرية العامة للأمن الوطني بتنسيق مع «الديستي» حربا ضروسا ضد عصابات ترويج «البوفا» حيث شنت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية وفرق مكافحة العصابات بجهة الدار البيضاء حملة واسعة لاستئصال منابع ترويج «البوفا»، نجحت على إثرها في اعتقال العشرات بمناطق ضواحي الدار البيضاء في عملية نوعية محكمة أدت للإطاحة بالمروجين الكبار لـ«البوفا» الذين يتخذون من مناطق الهراويين مكانا للإختباء بعيدا عن أعين الشرطة، قبل أن تشن فرق مكافحة العصابات حملة تظهيرية لمنابع المخدرات «القاتلة».

وأحالت الفرق الامنية الكميات المحجوزة على المختبر العلمي للشرطة القضائية بالدار البيضاء، حيث اكد خبراء المختبر على أن تركيبة «البوفا» تحتوي على مواد كيميائية خطيرة من ضمنها مواد «الكوكا» و الأومنياك و «الهيدروكاربونات» ، تتفاعل في الجسم وتعطي نوعا من القوة الوهمية تصل بصاحبها لارتكاب جرائم خطيرة.

من جهته كشف وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت حصيلة العمليات الأمنية في مجال مكافحة المخدرات بمراكش، والتي أدت إلى توقيف أكثر من 38 ألف شخص مشتبه في تورطهم في نحو أزيد من 19 الف قضية تتعلق بالاتجار واستهلاك المخدرات.

وكان لفتيت أكد جوابا على سؤال لنائبة برلمانية أن العمليات الأمنية التي باشرتها كل من مصالح ولاية أمن مراكش والقيادة الجهوية للدرك الملكي، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2022 إلى غاية شهر ماي 2023 أسفرت عن تسجيل 19436 قضية تتعلق بالاتجار واستهلاك المخدرات، تم على اثرها توقيف 38237 شخصا وإحالتهم على العدالة ، كما تم حجز 1531 كلغ من القنب الهندي و7.6 كلغ من المخدرات الصلبة ، إضافة إلى 56921 وحدة من الأقراص الطبية والمهلوسة.

وشدد وزير الداخلية أن مكافحة الجرائم المرتبطة بالمخدرات تندرج ضمن قائمة أولويات السلطات المحلية والمصالح الأمنية، والتي لا تدخر جهدا من أجل محاربة هذه الظاهرة من خلال مجموعة من التدابير الوقائية، وذلك عبر القيام بحملات تطهيرية بصفة منظمة بالأماكن التي من المحتمل أن تعرف ترويج أو استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية وتشديد المراقبة على الأماكن العمومية بما فيها المقاهي والملاعب ودور اللعب التي يرتادها الشباب والقاصرون والقيام بحملات تستهدف تعقب وتوقيف الأشخاص المبحوث عنهم، وبرمجة عمليات تحسيسية في أوساط تلاميذ المؤسسات التعليمية لتوعيتهم بمخاطر التعاطي للمخدرات والادمان عليها.

و اسفرت العمليات الأمنية التي باشرتها مصالح الأمن الوطني، بتنسيق وثيق مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، لمكافحة مخدر "البوفا"، خلال الفترة الممتدة من الرابع من غشت المنصرم إلى الثاني من شتنبر الجاري، عن توقيف 112 شخصا للاشتباه في تورطهم في ترويج هذه المادة المخدرة، علاوة على حجز كيلوغرام و413 غراما من هذا المخدر، في عمليات أمنية جرى تنفيذها بمدن الدار البيضاء وسطات والرباط وفاس وطنجة والعيون والجديدة وخريبكة.

كما راهنت هذه التدخلات الأمنية المركزة على استهداف المحور الرئيسي لترويج مخدر "البوفا" بضواحي مدينتي الدار البيضاء وسطات، حيث مكنت من تفكيك ست شبكات إجرامية تنشط في تهريب وترويج هذا المخدر على مستوى مناطق الدروة والهراويين ومديونة والرحمة وبوسكورة، فضلا عن تفكيك نقاط مخصصة لترويج هذه المادة المخدرة.

وإلى جانب استهداف أوساط ترويج مخدر "البوفا"، أسفرت هذه العمليات الأمنية عن توقيف 632 شخصا للاشتباه في تورطهم في قضايا حيازة وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية بمختلف أنواعها؛ من بينهم 153 شخصا مبحوثا عنه على الصعيد الوطني، و479 شخصا تم ضبطهم في حالة تلبس بالاتجار في مختلف أنواع المخدرات والأقراص المهلوسة.

عمليات التفيش والحجز المنجزة في سياق هذه العمليات الأمنية مكنت كذلك من ضبط 28 ألفا و639 قرصا طبيا مخدرا و131 كيلوغراما و389 غراما من مخدر الحشيش، فضلا عن حجز 4 كيلوغرامات و338 غراما من الكوكايين و1208 قنينات من المشروبات الكحولية و6215 وحدة من مادة اللصاق المستعمل في التخدير، علاوة على حجز 55 قطعة سلاح أبيض وقنينات غاز مسيل للدموع ومجموعة من السيارات والهواتف النقالة وسلاح صيد ناري يشتبه في تسخيرها في هذه الأنشطة الإجرامية.

وفي المقابل، تتواصل هذه العمليات الأمنية على الصعيد الوطني بغرض استهداف كافة الأوساط التي تنشط في ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية بجميع أنواعها، باعتبارها من بين الأسباب المباشرة التي تفرز أنماطا إجرامية موسومة بالعنف وتستهدف شرائح مجتمعية معينة، خصوصا في هذه الفترة التي تتزامن مع بداية الموسم الدراسي.

وكانت عملية أمنية مشتركة بين مصالح الأمن الوطني والجمارك بمعبر باب سبتة، في ساعة متأخرة من مساء الجمعة ، أسفرت عن إجهاض محاولة تهريب شحنات كبيرة من مخدري «الإكستازي» و«البوفا» نحو المغرب، وذكر بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني أن هذه العملية مكنت من ضبط سائق سيارة نفعية، وهو مواطن مغربي برفقة زوجته الاسبانية، مباشرة بعد وصولهما إلى المغرب، حيث أسفرت عملية التفتيش عن العثور بحوزتهما على 20 ألفا و56 قرصا من مخدر الإكستازي وأزيد من كيلوغرام و300 غرام من مخدر «البوفا»، وأضاف المصدر أنه تم إخضاع المشتبه فيهما للبحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع المتورطين في هذه القضية، وكذا تحديد باقي الامتدادات المفترضة وطنيا ودوليا لهذا النشاط الإجرامي.

كما تمت إحالة عينات من الشحنات المخدرة المحجوزة على المختبر الوطني للشرطة العلمية والتقنية لإخضاعها للخبرات اللازمة، وذلك للكشف عن جميع المشتملات الكيميائية التي تدخل في صناعتها، ومستوى وحجم إضرارها بالصحة العامة، وتندرج هذه القضية، وفق البلاغ، في سياق العمليات الأمنية المكثفة والمتواصلة التي تباشرها مختلف المصالح الأمنية، بهدف مكافحة التهريب الدولي للمخدرات والمؤثرات العقلية، وكذا إجهاض مختلف صور الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

غوتيريس يفضح الجزائر والبوليساريو

في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن حول الصحراء المغربية، كشف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، مجددا، تدهور وضعية حقوق الإنسان في مخيمات تندوف بالجزائر، واستمرار انتهاكات وتجاوزات «البوليساريو» ومصادرتها لحقوق الساكنة المحتجزة بهذه المخيمات، لا سيما الحق في حرية التعبير والتنقل.

فقد سلط السيد غوتيريش الضوء على تقارير المغرب المرفوعة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بتاريخ 14 يونيو 2023 و3 يوليوز 2023، والتي تقدم قائمة مفصلة بالانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جماعة «البوليساريو» الانفصالية المسلحة، تحت أنظار البلد الحاضن، الجزائر، المتواطئ بالصمت، في حق الساكنة المدنية والهشة المحتجزة في مخيمات تندوف.

وفي هذا الإطار، أشار الأمين العام للأمم المتحدة، بشكل صريح، إلى القيود التعسفية والمستمرة التي تفرضها «البوليساريو» على الحق في حرية التعبير والتنقل.

وتأتي هذه الأمثلة لتنضاف إلى تلك التي تم تأكيدها في التقارير الأخيرة للأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن حول الصحراء المغربية، والتي رصدت العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، لا سيما تلك المتعلقة بتجنيد الأطفال من قبل «البوليساريو» في مخيمات تندوف، وإقدام الجماعة الانفصالية ذاتها على تحويل مسار المساعدات الإنسانية والمالية المخصصة للساكنة المحتجزة في هذه المخيمات.

وسلط التقرير الضوء، على الخصوص، على تفاعل المغرب الإيجابي مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، مشيرا إلى أن مجلس حقوق الإنسان اعتمد تقرير الاستعراض الدوري الشامل للمملكة المغربية في جولته الرابعة.

ويذكر أن اعتماد هذا التقرير، بتاريخ 24 مارس 2023، تزامن مع عضوية المغرب لولاية ثالثة في مجلس حقوق الإنسان، بعد إعادة انتخابه بأغلبية كبيرة.

وتوج هذا الاعتماد، كذلك، الجهود الاستراتيجية الهامة التي بذلتها المملكة في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

من جانب آخر، أبرز السيد غوتيريش تفاعل المغرب مع اللجنة الأممية المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة المغرب في مجال الهجرة حظيت، بمناسبة فحص التقرير الدوري الثاني المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية ذات الصلة في مارس 2023، بإشادة واسعة من قبل معظم المتدخلين في إطار اللجنة المذكورة، الذين أعربوا عن تقديرهم للمقاربة متعددة الأبعاد التي ينهجها المغرب من أجل تدبير هذه القضية في إطار سياسة وطنية إرادية وإنسانية تحترم حقوق الإنسان، انسجاما مع رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

ولم تفت السيد غوتيريش الإشارة، في تقريره، إلى تعاون المغرب الكامل مع أصحاب الولايات الموضوعاتية بموجب الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وتعزز هذه الإشارة التفاعل الإرادي والبناء والمستدام الذي تنخرط فيه المملكة مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، بكافة مكوناتها، بما في ذلك المكلفون بولايات في مجال حقوق الإنسان.

كما تجدر الإشارة إلى أن أزيد من 13 من المكلفين بولايات أممية قاموا، خلال السنوات الأخيرة، بزيارة المغرب، بما في ذلك الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يعد البلد الذي استقبل أكبر عدد من الزيارات من الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان في المنطقة.

كما تطرق السيد غوتيريش إلى المعلومات التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في 23 يوليوز 2023، المتعلقة بأنشطته لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالأقاليم الجنوبية للمملكة، لاسيما من خلال اللجنتين الجهويتين بالعيون والداخلة. كما استعرض التقرير أنشطة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وآلية التظلم وتتبع حقوق الطفل في المغرب.

كما يجدر التذكير بأن مجلس الأمن يشير في جميع قراراته إلى دور اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون والداخلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وحرص الأمين العام للأمم المتحدة على أن يقدم في تقريره جهود المغرب في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لاسيما تلك التي بذلتها المملكة لضمان أفضل ظروف الاعتقال وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، وأنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي جاء بها النموذج الجديد لتنمية الصحراء المغربية.

يوسف منضور رئيس الوداد الصفريوي يتحدث في لقاء مع برنامج صحيفة الهواة عن وصفته للرقي بالنادي وهذا ما بشر به

خلال مروره ضمن برنامج صحيفة الهواة أجاب السيد يوسف منضور على مجموعة أسئلة تلخص الواقع الحالي ومستقبل فريق الوداد الرياضي الصفريوي لكرة القدم. و قد نوه في بداية البرنامج بالعمل الذي قدمه سلفه الرئيس السابق للفريق السد عبدالرحمن زرو ، و الذي قاد الفريق لمدة 13 سنة قدم فيها العديد من التضحيات و لا ادل على ذلك من كونه باع ثلاثة منازل في ملكيته ليواصل الفريق طريقه.

كما نوه منضور بباقي اعضاء المكتب وقال عنهم انهم رجال تعليم قدموا تضحيات كبيرة في سبيل استمرار الفريق. وعن سؤال حول إمكانية تدعيم الفريق بلاعبين جدد خلال الميركاتو المقبل اجاب منضور ان المخول بتقديم أجوبة هي الإدارة التقنية التي سيتم تعيينها في القريب العاجل ، ليبقى اختصاصه كرئيس هو توفير متطلبات العمل في شقها المادي حيث أشار إلى أن اللاعبين يتسلمون مستحقاتهم بدون تأخير إذ يتسلمون منح المباريات كل يوم ثلاثاء و يتسلمون رواتبهم كل ثاني الشهر.

وعن طموحات الفريق أكد أن حلمه منذ الصغر يتمثل في مشاهدة فريق وداد صفرو يلعب مع فرق الصفوة حيث أشار أنه و معه مجموعة من أقرانه كانوا ينتظرون بعض المقابلات الخاصة بتصفيات كأس العرش على احر من الجمر لكونها تجمع فريق وداد صفرو مع احد فرق الصفوة في المغرب. و أكد أن الحلم يبقى مشروعا حيث تبقى مدينة صفرو تستحق اكثر مما هو متوفر حاليا.

وأشار إلى أنه منبهر بطريقة التسيير التي ينهجها رئيس الجامعة الملكية لكرة القدم السيد فوزي لقجع و التي جعلت من الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم احسن اتحاد كروي على الصعيد الافريقي حيث نفتخر بتجاوز باقي الاتحادات الافريقية بخمس او عشر سنوات.

أما اذا كان من الممكن مقارنة تسيير الفرق الرياضية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي قضى فيها السيد يوسف منضور فترة طويلة فقد أكد أن كلمة السر هي التحول من جمعية رياضية الى شركة بكل بساطة و تطبيق ما يطبق على الشركات على الفرق الرياضية ، حتى تصبح الفرق الرياضية تخلق مناصب شغل. و أشار بهذا الخصوص الى الدينامية المتميزة التي يعرفها المغرب تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك وتوجيهاته، حيث ستعرف البلاد حدثا عالميا متمثلا في تنظيم كاس العالم و كأس إفريقيا وبالتالي قد لا يبقى هناك عاطل في المغرب فقط من خلال كرة القدم.

الى ذلك تحدث السيد يوسف منضور عن تكوين اللاعبين حيث أكد أن هناك الآن دراسة تجري لمجموعة من السير الذاتية لأطر مختصين في الإشراف على مدارس التكوين ، بالإضافة إلى أن التكوين ليكون فعالا و منتجا فلابد له ان ينفتح على محيط مدينة صفرو في المداشر والدواوير بالجماعات القروية التابعة لاقليم صفرو.

و لهذا هناك فريق مكلف بمهمة التنقيب على المواهب الموجودة في المدينة ومحيطها، كما وعد السيد يوسف منظور بمفاجاة سارة في انتظار سكان مدينة صفرو وفريق الوداد الرياضي الصفريوي.

من جهة أخرى و في ما يتعلق بمستقبل الفريق، أكد السيد يوسف منظور ان البداية ستكون من الاول إذ يجب بناء إدارة للفريق، و بعد ذلك يمكن الحديث عن مستشهرين و مساهمين و الذين من حق هؤلاء الاطلاع على استراتيجية الفريق وما سيستفيدونه من دعمه، و تلك ستكون بمثابة الانطلاقة التسييرية لفريق وداد صفرو.

وخارج موضوع وداد صفرو تحدث السيد يوسف منظور عن مواضيع اخرى مثل الطفرة الكبرى التي يعرفها المنتخب الوطني لكرة القدم ، و التسيير الذي تعرفه الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم ، حيث أكد أنه باعتباره مواطنا مغربيا قادما من أمريكا ، فإنه تفاجأ كثيرا بالمستوى المتقدم الذي تعرفه البنية التحتية للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم و طرق اشتغالها و الخدمات التي تقدمها بحيث يشعر الزائر انه في السويد.

ذلك ان السيد فوزي لقجع رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم قد غير هيكلة الجامعة لدرجة أنه عند مشاهدة طريق الاشتغال فإن المرء يحس وكأن الأمر يتعلق بشركة دولية تقدم خدمة بطريقة احترافية. و أضاف أنه له الشرف ان يشتغل مع هذا الجهاز ، وقد قدم له كل ما يلزم من تسهيلات ابان الاتصالات التي تمت مع الجامعة اثناء الاعداد لعقد الجمع العام الاستثنائي الذي انتخبه رئيسا لفريق وداد صفرو. في موضوع آخر يتعلق بمستقبل العصب و امكانية تطويرها أكد السيد يوسف منضور ان همه في الوقت الراهن هو بناء فريق وداد صفرو لكي يتمكن ان يقارع كبار اللعبة، و أكد أن ظروف العمل قد تحسنت بالنسبة لفرق الهواة التي لم نكن نسمع بها ولعل برنامج صحيفة الهواة أحسن نموذج عن هذا التطور.

بعد الحديث عن فريق وداد صفرو انتقل المحاور الى طرح محاور وطنية وخاصة ما تعلق منها بنيل المغرب شرف تنظيم كاس العالم 2030 وقبل ذلك تنظيم كاس افريقيا للامم. و في هذا الموضوع أكد السيد يوسف منظور انه يتذكر كون المغرب يحاول الحصول على شرف تنظيم كاس العالم منذ تسعينات القرن الماضي ، وقد استمر في محاولاته بفضل الرؤية الاستباقية لصاحب الجلالة حيث نال في الأخير هذا الشرف بفضل العمل الجبار الذي قام به و بفعل الاصرار لان من سار على الدرب وصل، أضف إلى ذلك، يقول يوسف منضور ان كرة القدم الوطنية تطورت بشكل كبير في السنوات الأخيرة إذ لا تخلو نهاية كل البطولات القارية من وجود فريق مغربي على غرار الوداد الرياضي البيضاوي و النهضة البركانية. وهذا التطور موجود في مجالات أخرى غير كرة القدم الى الحد الذي اصبح المغرب قاطرة بالنسبة لافريقيا و يقودها نحو الاحتراف في كل شيء و ذلك بفضل حكمة و تبصر صاحب الجلالة نصره الله. وكنموذج على هذا أؤكد أن هناك ثلاث شركات بصفرو ابدت رغبتها في الاستثمار مع الفريق بالاضافة لمجموعة شركات على الصعيد الوطني اصحابها ذوو أصول من صفرو ابدوا كذلك نفس الرغبة.

و في معرض إجابته على أسئلة المتتبعين أكد السيد يوسف منضور انه تم وضع خطة للخمس سنوات المقبلة و تشتمل على أربع محاور هي فريق الكبار، والمدرسة، والفئات، و فريق الإناث ، وكل محور سيؤطره إطار تقني مستقل و هيكلية مستقلة. علاوة على ذلك قررنا العمل بالتقرير المالي المستقبلي انطلاقا من يناير المقبل حتى نعرف حجم المصاريف المطلوبة، مع تحديد الاهداف الأسبوعية والشهرية والسنوية، وكل ذلك تحت إشراف مشرف.

و أضاف السيد يوسف منضور ان وصول المنتخب الوطني الى نصف نهائي كاس العالم ليس صدفة وانما كنتيجة لعمل متواصل ولمن يشك في ذلك ان يطلع على مدرسة محمد السادس و البنيات التحتية التي تتوفر عليها والتي قد تتجاوز مدرسة البارصا.ثم أكد أن تطور فرق الهواة ينبغي ان ينطلق من تجاوز الهواية في حد ذاتها ، وذلك في التسيير اولا لان من يريد ان يكون رئيسا لفريق ما او عضوا في مكتبه المسير سيكون عليه ان يثبت امكانياته في جلب عقود اشهار او غير ذلك من آليات التمويل .

و بالنسبة للتمويل أيضا اكد رئيس وداد صفرو إنه لم يكن يعرف ان الجامعة تقدم منحة للفرق لأن بالنسبة إليه يجب على المسير ان يبحث عن وسائل التمويل اللازمة، ولهذا قرر تخصيص منح الجامعة والجهة والجماعة وكل المنح للفئات العمرية ، أما المدرسة فهي تسير نفسها بمداخيلها. ولكن بالنسبة لفريق الكبار و الاناث يؤكد السيد يوسف منضور ان عليه تحمل كافة المصاريف في انتظار تأسيس سمعة الفريق وبالتالي سيأتي المحتضنون و المستشهرون من تلقاء نفسهم و ذلك مثل العمل الذي قام به السيد الناصري في فريق الوداد البيضاوي و هو العمل الذي جعل الكل يتهافت للتعاون مع الفريق.

و في الاخير أكد السيد يوسف منضور ان المغرب عرف تطورا هائلا على جميع الأصعدة إذ تجاوز بعض الدول الأوروبية في بعض المجالات و ما انعقاد مؤتمر البنك الدولي بمراكش الا دليل على ذلك.بالاضافة لتطور شبكة الطرق و المطارات وتوفر المغرب على ميناء من طراز عالمي في طنجة، وكل هذه العوامل التي تجعل من بلادنا تسير بسرعة قياسية في طريق التنمية.

و بالنسبة لما سيجنيه المغرب من تنظيم كاس العالم أكد أن ذلك سيكون عشرات اضعاف ما جنته اسبانيا من تنظيم كاس العالم لسنة 1982.

وفي الختام وجه نداء للجماهير الصفريوية الحضور الى الملعب.

كما بشر الجميع بقرب افتتاح المقر الجديد للفريق ووجه الدعوة للكل لحضور حفل الافتتاح.

إقليم صفرو: تأسيس جمعية رياضية تعنى بكرة القدم بجماعة امطرناغة

في إطار دعم الأنشطة الرياضية بمنطقة امطرناغة، انعقد يوم الأربعاء 8 نونبر بمقر جماعة امطرناغة، الجمع العام التأسيسي لجمعية نهضة امطرناغة لكرة القدم. وقد انطلقت الفكرة من ضرورة تأسيس فريق لكرة القدم يكون مجالا مفتوحا لأبناء جماعة امطرناغة لتفجير مواهبهم الرياضية الموجودة بوفرة باعتبار دواوير و مداشر الجماعة. و بعد التداول في أهداف الجمعية المراد تأسيسها و مشروع القانون الأساسي و المصادقة عليه، تم انتخاب مكتب مديري لتسيير شؤون الجمعية، وهو المكتب الذي جاء على الشكل التالي:

- الرئيس: محمد لكسير
- نائبه: محمد لمسياح
- الكاتب العام: طارق عبيبو
- نائبه: عزالدين زعرور
- أمين المال: محمد بوعزة
- نائبه: عبد السلام خرباش
- المستشار: عبد الحق الحنوني

تاريخ قيادة بني يازغة بين الواقع والخيال (الحلقة الأولى)

لعل أغلب الدراسات والأبحاث التاريخية التي تناولت تاريخ قبيلة "بني يازغة" تفتقر في مجملها إلى عمق التناول، ودقة التحقيق، وجدية البحث.. وينقصها الإلمام بكثير من التفاصيل الجوهرية.. نظرا لشح المصادر، وعقم الموارد، وندرة الوثائق والنصوص المتعلقة بتاريخ هذه القبيلة العريقة.

وسنحاول جاهدين من خلال هذه السلسلة من المقالات التي تنشر بجريدة صفروبريس والتي ستكلل بنشر كتاب من إصدار الجريدة؛ إلقاء بصيص من الضوء، حول جزء يسير من تاريخ قيادة "بني يازغة". عبر الاعتماد على مجموعة نادرة وفريدة من الوثائق والنصوص، تتعلق بهذا الخصوص. وتنشر لأول مرة وبشكل حصري على الجريدة. آملين من خلال هذه التجربة المتواضعة إثراء الرصيد التاريخي للقبيلة؛ وزرع بذرة البحث والتقصي، التي قد تنمو وتترعرع وتزهر وتزدهر عبر تجارب وآراء جديدة تميط القناع، وتثري النقاش، وتنير مجاهل ماضي القبيلة الموغل في النسيان.

نبذة عامة عن تاريخ قبيلة "بني يازغة"

أجمعت عدة دراسات تاريخية اعتمدت على مصادر شفوية محضة، على كون تاريخ قبيلة "بني يازغة" يمتد في العراقة إلى ما قبل دخول الأدارسة إلى بلاد المغرب الأقصى (أوخر القرن الثاني الهجري). حيث كانت هذه القبيلة المنتسبة إلى قبائل زناتة تستوطن ما يسمى حاليا مدينة "فاس". وبعد أن استطاب المولى ادريس الثاني موطنهم هذا، بعد أن عاينه وزيره عمير بن مصعب وأعجب ببساتينه، ووفرة مياهه، اشتراه منهم لأجل بناء مدينة فاس عاصمة الدولة الإدريسية. حيث اضطرت قبيلة "بني يازغة" إلى الهجرة صوب الجنوب الشرقي لتستقر بموطنها الحالي؛ "المنزل" والذي كان مجاورا لأربعة قبائل بربرية حينذاك (مابعد 192 هجرية) ورغم هذا الاندماج بالسكان الأصليين والقبائل المجاورة؛ فقد حافظت قبيلة "بني يازغة" على أصالتها وتقاليدها وكثير من عادتها، وظلت تتحدث اللغة العربية. بل إن السكان الأصليين "الفندلاويين" هم من تعرضوا للانصهار بالقبيلة، وللتعريب القسري. وظلت بعض الكلمات المعربة، وكذا أسماء بعض المناطق الجغرافية شاهدة على هذا التحول (تاغروت، تاغيت..ماطة..) ولم يورد المؤرخون شيئا عن مصير قبيلة "فندلاوة" السكان البرابرة الأصليين بعد هجرة واستقرار اليازغيين.

وقد ارتبطت قبيلة "بني يازغة" على مر العصور بمركز السلطة بمدينة فاس، وظلت تؤدي الخراج لمختلف السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم بها. بَيْدَ أن هذا التحول أثر على استقرار المنطقة، التي شهدت صراعات قبلية، وحروبا أهلية، وغارات عديدة بين قبيلة "بني يازغة" والقبائل البربرية المجاورة (بني وراين وبني سادن..) في سبيل السعي إلى بسط السيطرة على الأراضي الصالحة للزراعة والرعي، وقطع الطريق على المسافرين والقوافل التجارية المتجهة صوب مدينة فاس. حيث اتخذت أغلب الهجومات طابع السلب والنهب، وخلفت عددا لا يستهان به من القتلى والأسرى.

تنصيب قائد قبيلة "بني يازغة"

وإبان عهد السلطان العلوي مولاي الحسن الأول خلال القرن الثالث عشر الهجري، فقد استفحلت هذه الصراعات، وتطورت هذه الهجومات، واستمرت أعمال السلب والنهب، وقطع الطريق على طول الخط التجاري الرابط بين المنزل وفاس. حتى بلغت في مداها وأوجها أقاصي ساكنة المدينة العريقة. حيث بدأ التطاول على أرواح وأملاك الأهالي من مواشي ومزروعات ومؤن.. وأصبحت الحاجة ملحة لتنصيب قائد "بني يازغة" في سبيل إخماد هذه الثورات وتطويق هذه الغارات، التي زعزعت استقرار المنطقة، بغية استتباب الأمن والطمأنينة لدى الأهالي، والقطع مع زمن "السيبة".

وتجمع عدة روايات شفوية على كون السلطان الحسن الأول الذي كان مقيما بمدينة فاس، قد أرسل لهذا الغرض في مطلع سنة 1291 هجرية، مبعوثيْن لقبيلة "بني يازغة" (أغلب الظن أن أحدهما وزيره) متنكرين في ثياب فقهاء يقصدون المساجد للصلاة، ويستجدون كرم الأهالي وجودهم. وشاءت الأقدار أن تمر هذه البعثة بامطرناغة والمنزل، ويتنكر وجهاء وأعيان المنطقة لإكرام وفادة هذين الضيفين المتنكرين، حتى يبلغا دوار أولاد مكودو ليتجشم أحد أبنائه "حمادي البوكريني" عناء وفادتهما دون التعرف عليهما، بعدما عرف عنه من جود وكرم وسخاء، رغم ضيق الحال وقلة ذات اليد. وبعد إكرام الضيفين لثلاثة أيام مسترسلة يصر "حمادي"على حملهما على الركائب في اتجاه طريقهما نحو مدينة فاس. حيث كانت الطريق تفتح في وجه هذا الشهم كلما ذكر اسمه (تشير الروايات إلا أنه كان شجاعا مقداما تهابه القبائل وتتقي شره) وعند الوداع على مشارف فاس، يشير عليه الوزير بضرورة حضورمراسيم تنصيب قائد قبيلة "بني يازغة" ويلح عليه في ذلك إلحاحا عجيبا، دون أن يخبره بواقع الحال.وتمر الأيام سريعا بعد هذه الواقعة، ويقبل شهر رجب من عام 1291 هجرية فتتوافد الوفود على قصر السلطان بمدينة فاس، ترقبا لحضور الحدث المتميز، والمتمثل في حفل تنصيب قائد القبيلة. وفي الوقت الذي تتطاول فيه أعناق وجهاء اليازغيين وأكابرهم، وتشرئب رؤوسهم نحو معرفة هذا المحظوظ.. ينام "حمادي" قرير العين غير بعيد عن الحشد في العراء. فينادي "البراح" على حين غرة ملء صوته أن؛ "حمادي البوكريني السوغاتي" هو قائد "بني يازغة". لتصل إليه البشرى وهو مستلق على ظهره في ثيابه البسيطة، وهو أبعد ما يكون عن مطامع القوم، وحرصهم على هذا المقام الرفيع.. والحظوة المتميزة.. ليتم تنصيبه في يوم الرابع والعشرين من شهر رجب وسط تأفف الحاضرين ودهشتهم واستنكارهم، بعد أن جاء تقرير الوزير يؤكد على هذا الاختيار ويدعمه. وفيما يلي النص الكامل لظهير السلطان الحسن الأول في تنصيب قائد "بني يازغة"؛ "خدامنا الأنجاد قبيلة بني يازغة كافة وفقكم الله وأرشدكم وسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فقد ولينا عليكم أخاكم خادمنا الأنجد القائد حمادي بوكرين السغاتي وأسندنا إليه النظر في أموركم الخاصة والعامة فكونوا عند أمره في جميع ما يأمركم به من أمور خدمتنا الشريفة أسعدكم الله به وأسعده بكم والسلام في رجب الفرد الحرام عام 1291هجرية.

الصراحة قبل الزواج

أمينة اوسعيد

بما أن المقبلين على الزواج كثر، والكل يبحث عن الاستشارة من المحيطين والمقربين.. هذا ما جعلني أتحدث عن موضوع، أعتبره شخصيا أهم من مبلغ الصداق، وقاعة الحفل، وتلك الأمور التي تمنحها جل العرائس أولوية، ألا وهو «الصراحة قبل الزواج».

إن معظم الرجال عندما تطرق باب رغبتهم فكرة الزواج، يضعون معايير خاصة في انتقاء شريكة الحياة، كل حسب شخصيته؛ فيتأبط الواحد منهم صندوق أسراره الأسود، ويدسه جيدا، حتى لا تعلو منه أصوات أخطائه، وتفوح منه رائحة عيوبه. يلمّع صورته بمساحيق الكذب والخداع، حتى لا تبدو تلك الخدوش والندوب في شخصيته؛ فيبدأ موشح المدح: «أنا ولد الناس، والله مَا تْلْقَايْ فْحَالي»، ويصبح بقدرة قادر ملاكا نازلا من السماء! هو الشاب الطاهر، الذي لم تمسسه أنثى، ولم يكن يوما بغيا، لتكتشف الزوجة - بعد مرور سنوات من الزواج - أنها مصابة بإحدى الأمراض المنقولة جنسيا، وهذا ما أقرت به الإحصائيات وفق دراسة أنجزَت مؤخرا، ذكرت أن داء السيدا بدأ يتوجهُ نحو تاء التأنيث؛ يعني أن أغلب المصابات من النساء.. ساعَتَها لن تنفع كل قواميس الاعتذار من هذه الزوجة. صحيح أن من بين وثائق الزواج شهادة طبية تثبت خلو الطرفين من الأمراض، لكن كيف تنجز هذه الوثيقة؟! هل شهادة طبية بخمسين درهما كافية لتُظهر ما تخفيه الدماء في العروق من فيروسات وأمراض؟!

فحص طبي ينجز شفاهيا، وكشف بالعين المجردة، ليتخبط الزوجان، مع توالي سنين العشرة، في متاهات المرض والندم! وضع يسهم فيه كل حسب مسؤوليته.. زوجة كل ما يهمّها أن تدرأ عنها لقب «عانس»، وزوج أخفى أو ربما هو، أيضا، لم يكن يعلم نتيجة تصرف طائش في لحظة شهوة، وطبيب اكتفى بتوقيع شهادة دون كشف، ولا تحاليل، ولا هم يحزنون...

نجد أنموذجا آخر من الأزواج.. نوع ادّعى أنه يملك ما لا يملك؛ شقة باسمه، وسيارة أيضا، لتكتشف الزوجة، في ما بعد، أنه هو، وما يملك، رهن مقيد باسم البنك؛ فتفتح أبواب المشاكل على مصراعيها، مع توالي طلبات الزوجة؛ أبواب كان بإمكانه أن يتجنب ريحها، ويستريح، لو صارَحَ زوجته منذ البداية.. فالأفضل أن تعلم أنه «على باب الله» لتصبر معه، وتكون له السند والمعين، من أن يغترف من بحر الكذب، ليظهر عكس ما تضمره الحقيقة، ويعيش على سراب الترف.

أما أخطر نوع، وأصنفه ضمن لائحة «أخطر الكذّابين»، فهو من يترك وراءه زوجته الأولى، تتخبط في مشاكل الأطفال ومسؤوليات البيت، ويخرج بحثا عن امرأة أخرى، تكون محطة استراحة، يرتاح فيها من صخب البيت، ونكد الزوجة الأولى.. يضع الكل بين قوسين ينفصل عن واقعه. يصبح أعزب بدون ترخيص. يبني للثانية قصورا من الرمال، حتى إن هي تعلقت به، وطلبت منه الزواج، وأراد التخلص منها، فتح باب القوس لتطير غربان أكاذيبه، لتأكل من رأس أحلامها البلهاء معه...

«الصّرَاحَة رَاحَة» يا معشر الرجال، ومهما طال حمل الجَرَّة، ستسقط يوما، وتتكسر فوق رؤوس أصحابها؛ فتُكْشَف عورات الأسرار، وتصطف الأكاذيب، وتكون المواجهة بين الأطراف.. ساعتها يتجلى الوجه الحقيقي لكل نوع...

في اعتقادي أن الزواج يشبه حبّة جوز مُغربة، تسر الناظرين، ولكنّ ما أن يبادر قاطفها بكسرها، حتى يتجلى له حظه؛ فإما نعيم مقيم، وإما قطعة من جحيم. فقبل أن تدخلوا الجنة، أو تلسعكم نار جهنم، وزعوا أولا كل بطاقاتكم فوق طاولة الحوار. صارحوا، واتركوا بعدها الاختيار واتخاذ القرار للطَرف الآخر.

وحتى لا أكون متحيزة لبنات جنسي، نحن معشر النساء، فليكن الزواج قائما على جرد عام للعيوب، وليس لِمَ في الجيوب؛ وعلى التوغل في الجوهر، لا الإعجاب بالمظهر. ففي النهاية، لا يصحّ إلا الصحيح!

اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بصفرو تصادق على مشاريع تهم التعليم الأولي والطرق القروية ومشاريع الشباب.

عقدت اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بصفرو يوم الخميس 16 نونبر 2023 اجتماعا برئاسة السيد محمد الحسيني الكاتب العام لعمالة صفرو وبحضور أعضاء هذه اللجنة الإقليمية ورجال السلطة المحلية رؤساء اللجن المحلية للتنمية البشرية، ورؤساء المصالح اللاممركزة ورؤساء الأقسام بالعمالة.

وعرفت أشغال اللجنة المصادقة على نقل الدفعة الثانية من وحدات التعليم الأولي المحدثة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس مع تحويل الاعتمادات الخاصة بتسيير الوحدات لمدة سنتين بشراكة مع المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي تبعا للاتفاقية الموقعة بتاريخ 18 ماي 2023، كما تمت المصادقة على تهيئة 4 دور الطالب والطالبة المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتكلفة إجمالية تبلغ 600 ألف درهم.

وفيما يخص برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب تمت المصادقة على تمويل المشاريع الخاصة بالشباب المستفيدين من المواكبة القبلية في إطار محور دعم الحس المقاولاتي.

وفي تصريح لجريدة صفروبريس أكد السيد عادل زهيري رئيس قسم العمل الاجتماعي بعمالة صفرو أن اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بإقليم صفرو صادقت على مجموعة مشاريع تهم التعليم الأولي و الطرق القروية ومشاريع الشباب في إطار اجتماعها المنعقد، حيث أنه في إطار البرنامج الرابع للأجيال الصاعدة تمت الموافقة على الدفعة الثانية من وحدات التعليم الأولي التي سيتم تفويتها لفائدة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس حيث كان العدد 28 وحدة و ذلك من أجل استكمال مجموع الوحدات التي تم انشائها بواسطة المبادرة على امتداد سنوات 2019 و 2020 و 2021و عددها 57 وحدة لفائدة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بشراكة مع المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي باعتبارها شريكا أساسيا في تدبير و تسيير هذه المشاريع، مع الإشارة إلى التزام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بضمان التكلفة المالية لتسيير هذه الوحدات للسنتين المقبلتين، مع الموافقة أيضا على تمويل ربط هذه الوحدات بشبكة الماء و الكهرباء ، و إصلاح و تهيئة دور الطالب و الطالبة.

و أضاف السيد زهيري أنه بالنسبة للبرنامج الأول كانت هناك الموافقة على إصلاح و تهيئة بعض الطرق وخصوصا منها المسلك المؤدي إلى الضيعة الاجتماعية "الإدماج" الذي يتم انجازه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية، بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا بالاضافة إلى طريقين بجماعة بئر طمطم في إطار فك العزلة عن الساكنة.

ودائما في إطار البرنامج الثالث ، و بخصوص دعم مشاريع الشباب الذين تمت مواكبتهم في إطار البرنامج الثاني الخاص بدعم الحس المقاولاتي بدعم شريك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في هذا الإطار الشبكة الافريقية للتنمية المستدامة، تمت الموافقة على تمويل 66 مشروع من بين 126 مشروع مقدمة و ذلك بغلاف مالي قدره 5،5 مليون درهم لفائدة الشباب حاملي المشاريع و هي المشاريع التي همت عدة مجالات لشباب و شابات استفادوا كما أسلفنا من المواكبة القبلية و سيستفيدون من المواكبة البعدية لأجل ضمان استمراريتهم.

مؤسسة صفروبريس تندد بالأعمال الإرهابية التي طالت مدينة السمارة من قبل جبهة البوليزاريو الإنفصالية وتحمل المسؤولية للجزائر (بيان)

في ظل توالي الإعتداءات الإرهابية لجبهة البوليزاريو على مدينة السمارة بالصحراء المغربية في الآونة الأخيرة واستهدافها الغاشم للمدنيين والذي أسفر في الأيام القليلة الماضية عن استشهاد مواطن مغربي صحراوي وجرح آخرين جراء سقوط قذائف على أحياء سكنية بالمدينة في انتهاك خطير وصارخ للقانون الدولي والإنساني الذي يحضر استهداف المدنيين أثناء النزاعات المسلحة على غرار الاتفاقيات الرابعة لجنيف، والإضافية الأولى و الثانية لعام 1977، وبروتوكولات جنيف الإضافية، والعديد من المعاهدات والقوانين الأخرى، في ظل كل هذا عبرت العديد من الفعاليات المدنية والوطنية عن استنكارها الشديد لما وصفته بالأعمال الإرهابية التي طالت مدينة السمارة المغربية، ومنها مؤسستنا صفرو بريس للأعلام والتواصل التي تعبر عن إدانتها الشديدة للأعمال الإرهابية لميليشيات البوليزاريو، الأخيرة التي راح ضحيتها مواطن صحراوي مغربي وجرح آخرين، هذه الجبهة الوهمية التي لطالما كانت أداة وبندقية إقليمية مأجورة تنفذ أجندات إيرانية في شمال إفريقيا تتقاطع مع أهداف الجارة الجزائر في غرب المتوسط ومنطقة الساحل، في تهديد مستمر للإستقرار الإقليمي.

هذا واعتبر العديد من المتتبعين للشأن الصحراوي حادث السمارة الذي تبنته ميليشيات البوليزاريو الإرهابية تطورا خطيرا في سلسلة الأحداث، ويمكن قراءته من عديد زوايا، إذ يعبر أولا عن انسداد الأفق لدى الجبهة الانفصالية ومن يدعمها، ويبرهن من جديد على أن هدفها الوحيد هو تقويض الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وخدمة الأطماع الجيوسياسية للجارة الجزائر، كما يؤكد كذلك على مسلسل الانتصارات التي حققتها الدبلوماسية المغربية في هذا الملف، كما يعطي للمغرب حرية التصرف شرق الحزام الأمني بما يكفله القانون الدولي من حقه المشروع في الدفاع عن النفس وحماية المدنيين. وإذ تشيد مؤسسة صفرو بريس للإعلام والتواصل بالمقاربة التي تم اعتمادها في التعاطي مع هذا الحدث ذي الطبيعة الإرهابية على مستوى فتح تحقيق قضائي في الموضوع فإنها تندد بهذه السلوكات العدائية التي استهدفت المدنيين الآمنين ، وعليه فإننا في المؤسسة نعلن:

• تضامننا مع أهالي الضحايا مقدمين أصدق تعازينا لأسرة الشاب الذي استشهد في هذا الحادث الغاشم مع متمنياتنا للجرحى بالشفاء العاجل.

• تنديدنا بهذا العمل الارهابي مع المطالبة بتقديم كافة المتورطين للعدالة عن طريق تعميم مذكرات بحث لدى الانتربول لمتابعتهم.

• مطالبتنا بتصنيف ميلشيات البوليزاريو منظمة إرهابية تهدد السلم والأمن الإقليميين.

• مطالبتنا منظمة الأمم المتحدة بالاضطلاع بكافة أدوارها في حفظ السلم و الأمن بالمنطقة ، خصوصاً في ظل تعرض أعضاء من المينورسو لإعتداء بصاروخيين لولا لطف الله الذي حال دون إصابتهم إصابة مباشرة.

• دعوتنا للتعبئة العامة من أجل مواجهة كل التهديدات الإرهابية المحتملة والقادمة من التراب الجزائري وتنظيم فعاليات للترافع عن قضيتنا الوطنية الأولى.

• تحميلنا الدولة الجزائرية راعية الجبهة الانفصالية المسؤولية الكاملة عن مثل هذه الأحداث العدوانية.

هذا ويذكر أن مدينة السمارة التي تعيش حياة طبيعية آمنة ومختلف مدن أقاليمنا الجنوبية ، عرفت تنظيم مسيرة حاشدة تندد بالأعمال الإرهابية التي قامت بها ميلشيات البوليزاريو مؤخرا.

250 شخصية مرموقة من شباب ونساء تعمم بيانا يدين الحادث الإرهابي بمدينة السمارة وعبيبو يحمل المسؤولية للجزائر

أصدرت 250 شخصية مغربية من فعاليات وطنية شبابية ونسائية بيانا تندد فيه بالهجوم الإرهابي الذي استهدف مدينة السمارة. واعربت الشخصيات الموقعة على البيان، و من ضمنها طارق اعبيبو رئيس مؤسسة صفرو برس للإعلام والتواصل، عن استنكارها الشديد لما حدث، معتبرة أن الحادث ياتي في ظل ارتباط جبهة البوليساريو بمنظمات إرهابية تستهدف زعزعة الاستقرار بمنطقة شمال إفريقيا. كما ندد البيان بالدعم الذي تقدمه الجارة الجزائر لهذا الكيان الإرهابي وبالتالي فهي تتحمل كامل المسؤولية باعتبارها حاضنة لتنظيم البوليساريو الإرهابي. وطالب البيان بادراج جبهة البوليساريو كمنظمة إرهابية ضمن قوائم منظمة الأمم المتحدة مطالبا هذه الأخيرة بالاضطلاع بدورها كاملا في حفظ الأمن والسلام في المنطقة و تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد أعرب طارق اعبيبو رئيس مؤسسة صفرو برس للإعلام والتواصل، باعتباره أحد الموقعين على البيان عن استنكاره للهجوم الإرهابي الذي طال مدينة السمارة و الذي خلف شهيدا من ابناء الصحراء المغربية بالاضافة إلى مصابين باصابات مختلفة.

واعتبر باسم مؤسسة صفرو برس للإعلام والتواصل ان هذه الجبهة الوهمية تعتبر أداة و بندقية إقليمية مأجورة في خدمة الأجندة الإيرانية التي تتقاطع مع أهداف الجارة الجزائر في غرب المتوسط ومنطقة الساحل في تهديد مستمر للأمن و الاستقرار الاقليمي.

كما اعتبر أن هذا الحادث يشكل تطورا خطيرا في سلسلة الأحداث، ويعبر عن انسداد الأفق في وجه الأطروحة الانفصالية ودعاتها، في مقابل توالي انتصارات الدبلوماسية المغربية في الملف، وبالتالي فالحادث يعطي الحرية المطلقة للمملكة المغربية في التصرف شرق الحزام الأمني وفق حق الدفاع عن النفس المكفول بمقتضى القانون الدولي.

وقد عبرت مؤسسة صفرو برس للإعلام والتواصل عن تضامنها مع اهالي الضحايا وقدمت العزاء في وفاة الشاب ضحية الحادث الإرهابي، كما عبرت عن ادانتها الشديدة لهذا العمل الإرهابي مطالبة بتقديم الجناة امام العدالة.

وفي ختام بيانها حملت الدولة الجزائرية كامل المسؤولية الكاملة عن هذه الاعتداءات باعتبارها راعية الجبهة الانفصالية، ووجهت الدعوة إلى التعبئة العامة من أجل مواجهة كافة التهديدات القادمة خصوصا من الجارة الشرقية، وتنظيم فعاليات للترافع من أجل قضيتنا الأولى.